السياسات الاقتصادية الكلية المحتملة وأثرها على سوق العمل في قطاع غزة: نتائج محاكاة النموذج القياسي

معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني(ماس)

٢٠٠٥

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام ١٩٩٤ كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يـوجه عمـل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهـد أبحـاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولـويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمـل أبحـاث ودراسات وفق أواويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقيـيم الـسياسات الاقتـصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفيـر منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقـديم الـدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

إسماعيل الزبري (الرئيس)، حسن أبو لبدة، ريما خلف، سامر خوري (أمين الصندوق)، سلام فياض، ماهر المصري (أمين السر)، منيب المصري، نبيل قسيس (نائب الرئيس)، نبيل قدومي، هبة هندوسة، سمير عبد الله (المدير العام).

ص.ب. ١٩١١١، القدس وص.ب. ٢٤٢٦، رام الله
تلفون: ٢٩٨٧٠٥٣/٤، فاكس: ٢٩٨٧٠٥٥، بريد إلكتروني: info@mas.org.ps
الصفحة الإلكترونية: http://www.mas.org.ps

السياسات الاقتصادية الكلية المحتملة وأثرها على سوق العمل في قطاع غزة: نتائج محاكاة النموذج القياسي

أعـدت هـذه الدراسة من قبل فريق الباحثين في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، وقد شارك بصورة مباشرة في إعدادها كل من:

الباحث الرئيسي: د. باسم مكحول، منسق البحوث في ماس.
د. يوسف داوود، أستاذ مساعد في الاقتصاد، جامعة بيرزيت

مساعدي البحث: شاكر صرصور- ماس
يوسف عدوان - ماس

المراجعة والتقييم: د. سمير عبد الله، مدير عام المعهد.

التحرير اللغوي: سايمون بواس (إنجليزي)

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل مؤسسة فريدريش ايبرت.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2005

تقديـــــم

هـذه الدراسة هي استكمالاً للعمل المشترك بين المعهد والـ UNCTAD والـ ILO التـي تـوج بإعداد نموذج للاقتصاد الكلي الفلسطيني، وتهدف هذه الدراسة إلى التنبؤ بنـتائج تطبـيق بعض السياسات الاقتصادية الكلية المحتملة على سوق العمل في قطاع غـزة. وقـد استندت هذه الدراسة على محاكاة النموذج القياسي للاقتصاد الكلي لقطاع غزة الذي تم إعداده مؤخرا في معهد ماس من خلال فصل البيانات لقطاع غزة وتطوير المعـادلات والمعـاملات بشكل مستقل عن البيانات التي اعتمدت في النموذج القياسي للاقتـصاد الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبتحقيق هذه الخطوة أصبح بالإمكان دراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية لقطاع غزة في مجالات الاستثمار والعمل والإنفاق الحكومي والتجارة الخارجية بشكل مستقل.

ونحن إذ نضع هذه الدراسة بين يدي صانعي السياسات الاقتصادية، فإننا نأمل ان تكون معيـناً لهم في مساعيهم لمواجهة تحديات التنمية في قطاع غزة، خصوصاً بعد خروج سـلطات الاحـتلال والمستوطنين منه، وبعد ان أصبحت ظروف إعداد وتنفيذ سياسات اقتصادية في قطاع غزة أفضل من السابق.

ومـع إصـدار هذه الدراسة أود ان اشكر جميع الذين ساهموا في إنجازها، وخصوصا الباحثـين الذين عملوا على تطوير النموذج وإعداد الدراسة، والخبراء الذين ساعدوا في تدقيق وتطوير محتوى الدراسة وتدقيق استنتاجاتها. كما نتوجه بالشكر الجزيل لمؤسسة فـريدريش أيبـرت الألمانـية (FES) علـى تقديم الدعم لتطوير النموذج ولإنتاج هذه الدراسـة، ونـشكرهم علـى جهودهم المواظبة على دعم البحث العلمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

د. سمير عبدالله
المديـر العـام

المحتويـــــات

١- مقدمـــة **١٤**

٢- السكان والقوى العاملة **١٦**
٢-١ السكان ١٦
٢-٢ عدد أفراد القوى العاملة ١٧
٢-٣ الاستخدام ١٩
٢-٤ البطالة ٢١
٢-٥ فجوة الطلب على العمل في قطاع غزة ٢٦
٢-٦ سياسات العمل الحالية في قطاع غزة ٢٧

٣- وصف النموذج القياسي **٣٠**

٤- نتائج النموذج المقدرة: محددات الاستخدام **٣٢**

٥- سيناريوهات السياسات الاقتصادية الكلية وأثرها على سوق العمل **٣٤**
٥-١ سيناريو استمرار الوضع القائم ٣٤
٥-٢ سيناريو زيادة الاستثمار الحكومي ٣٥
٥-٣ سيناريو زيادة الاستثمار الخاص ٣٧
٥-٤ سيناريو زيادة الاستثمار الحكومي والخاص معا ٣٨
٥-٥ سيناريو زيادة معدل مشاركة الإناث ٣٩
٥-٦ سيناريو زيادة عدد العاملين من قطاع غزة في إسرائيل ٤١
٥-٧ سيناريو تخفيض نسبة ضريبة القيمة المضافة ٤٣
٥-٨ سيناريو زيادة الاستهلاك العام ٤٤
٥-٩ سيناريو زيادة التوظيف العام ٤٦

٦- ملخص النتائج والتوصيات **٤٨**

المراجـــع **٥٤**

قائمة الجداول

جدول ١: نسبة البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمر في الربع الثاني ٢٠٠٥ ١٠

جدول ٢: عدد المستفيدين من برنامج مساعدات البطالة المؤقت في قطاع غزة خلال العام ٢٠٠٤ ١٥

جدول ٣: افتراض استمرار الوضع القائم ٢٢

جدول ٤: افتراض زيادة الاستثمار الحكومي ٢٣

جدول ٤: افتراض زيادة الاستثمار الخاص بمقدار ١٥٠ مليون دولار عن الوضع القائم خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٥ ٢٤

جدول ٥ : افتراض زيادة الاستثمار الحكومي والخاص معا ٢٦

جدول ٦: افتراض زيادة معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة ٢٧

جدول ٧: افتراض زيادة عدد العاملين في إسرائيل خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٥ ليصل إلى ١٠٠٠٠ عامل ٢٩

جدول ٨: افتراض انخفاض ضريبة القيمة المضافة إلى ١٥% ٣٠

جدول ٩: افتراض زيادة الاستهلاك الحكومي ٣٢

جدول ١٠: افتراض زيادة عدد العاملين في القطاع العام ٣٣

قائمة الإشكال البيانية

شكل ١:	الهرم السكاني في قطاع غزة منتصف العام، ٢٠٠٥	٣
شكل ٢:	معدلات النمو السكاني في قطاع غزة خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٥	٤
شكل ٣:	معدلات المشاركة في القوى العاملة في قطاع غزة حسب الجنس للفترة من ١٩٧٢-٢٠٠٣	٦
شكل ٤:	توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي في قطاع غزة للربعين الثالث ٢٠٠٠ والثاني ٢٠٠٥	٧
شكل ٥:	معدل البطالة في قطاع غزة ١٩٧٢-٢٠٠٤	٩
شكل ٦:	عرض العمل والطلب عليه في قطاع غزة للفترة من ١٩٧٢ – ٢٠٠٤	١٤
شكل ٧:	افتراض استمرار الوضع القائم مع افتراض زيادة الاستثمار الحكومي	٢٣
شكل ٨:	افتراض استمرار الوضع القائم مع افتراض زيادة الاستثمار الخاص	٢٥
شكل ٩:	افتراض استمرار الوضع القائم مع افتراض زيادة الاستثمار الحكومي والخاص معا	٢٦
شكل ١٠:	افتراض استمرار الوضع القائم مع افتراض زيادة معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة	٢٨
شكل ١١:	افتراض استمرار الوضع القائم مع افتراض زيادة عدد العاملين في إسرائيل إلى ١٠٠٠٠ عامل	٢٩
شكل ١٢:	افتراض استمرار الوضع القائم مع افتراض انخفاض ضريبة القيمة المضافة	٣١
شكل ١٣:	افتراض استمرار الوضع القائم مع افتراض زيادة الاستهلاك الحكومي	٣٢
شكل ١٤:	افتراض استمرار الوضع القائم مع افتراض زيادة عدد العاملين في القطاع العام	٣٤

ملخص

تعتبـر هـذه الدراسة من الدراسات القلائل التي تنفرد بعرض ومحاكاة الاقتصاد الكلي لقطـاع غـزة. ونظـرا لخصوصية الظروف التي يمر بها قطاع غزة، فقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على اثر السياسات الاقتصادية الكلية من خلال محاكاة النموذج القياسي الذي تم تطويره لاقتصاد قطاع غزة وتم نشره في دراسة سابقة من دراسات المعهد.

يتكون النموذج الذي تم تطويره من ثلاث مجموعات رئيسية: المجموعة الأولى، وتشمل تـسع معـادلات سـلوكية، وتعنـى أربع معادلات بالطلب على العمالة في القطاعات الاقتـصادية الأربعـة ومعادلـة للعمالة في إسرائيل. إضافة إلى أربع معادلات تتناول علاقـات الأجور في القطاعات المختلفة. أما عرض العمالة في هذا النموذج فهو متغير مـستقل ومـتعلق بالـنمو السكاني بشكل رئيسي، وذلك خلافاً للنموذج المعد للأراضي الفلسطينية والذي اعتبر عرض العمالة من ضمن المعادلات السلوكية.

أما المجموعة الثانية، فتتكون من أربع عشرة معادلة تتعلق بالحسابات القومية والأسعار (بمـا في ذلك التجارة الخارجية والإنفاق الحكومي). في المقابل فقد تناولت المجموعة الثالـثة المعـادلات الأربع المتعلقة بجانب الإنتاج في الاقتصاد، وتشمل تلك المعادلات القـيمة المـضافة لأربعـة قطاعـات اقتصادية وهي الزراعة والصناعة والإنشاءات والخدمات.

اعـتمد فريق البحث على عدة مصادر من أجل تقدير النموذج، حيث تم الاعتماد على قاعـدة بيانات الأونكتاد (والتي جاءت في معظمها من مكتب الإحصاءات الإسرائيلي) للفترة الزمنية (١٩٧٢–١٩٩٣). أما خلال الفترة (١٩٩٤–٢٠٠٣) فقد تم الاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ويُتوقع أن يكون هناك بعض الثغرات في البـيانات المستخدمة نظراً لاختلاف المصادر والمنهجيات المختلفة. وقد استخدم فريق الـبحث عـدة طـرق كطريقة الـتخليق (Extrapolation) أو نماذج السلاسل الزمنية للفترات الأطول نسبيا، وذلك من اجل تجاوز تلك الثغرات والعوائق الناجمة عنها.

لقـد تـم تقدير النموذج بطريقة الانحدار المستقل ظاهريا (Seemingly Unrelated Regression) وذلـك للاستفادة من الارتباط فيما بين البواقي (Residuals) للمعادلات المختلفة. ومن بين النتائج التي أفرزها النموذج:

- أن العمالـة فـي إسرائيل لا تتأثر بفرق الأجور في إسرائيل بقدر تأثرها بعرض العمالة والنمو السكاني في الأراضي الفلسطينية.
- أن العمالـة في إسرائيل غير مرنة حيال نسبة (أجور الفلسطينيين في إسرائيل إلى الأجور المحلية).
- أن الطلـب علـى العمالـة في القطاعات المختلفة حيال القيمة المضافة غير مرن (حوالي ٠,٢%)، وكذلك هو الحال بالنسبة للمرونة إزاء الأجور.
- يؤثر الإغلاق سلباً على أجور العاملين في الاقتصاد المحلي، أما أجور عمال قطاع غـزة فـي إسـرائيل فتأثيرها إيجابي على أجور العاملين المحليين، كما أن تأثير إنتاجية العمالة في الاقتصاد المحلي ايجابي على أجور العاملين المحليين.
- بـناء على المؤشرات الحالية، توحي تنبؤات النموذج أن البطالة آخذة في الارتفاع وأنها ستبلغ حوالي 42% بحلول العام ٢٠١٥.
- خطة الانسحاب أحادية الجانب من قطاع غزة غير مجدية بشكلها الحالي. بل على العكس، فإن مردودها الاقتصادي سيكون سلباً على كل من البطالة والناتج المحلي.
- سـتؤدي زيـادة الاستثمار الحكومي خلال الفترة (٢٠٠٤–٢٠١٥) بمقدار 5768 مليـون دولار إلـى تخفيض مستويات البطالة بمعدل ٤ نقاط مئوية سنويا مقارنة بمستويات البطالة السائدة في ظل استمرار الوضع القائم.
- تـؤدي زيـادة الاسـتثمار الخاص بحوالي ٦٠٥٥ مليون دولار (بافتراض ثبات الاستثمار الحكومي) خلال فترة التنبؤ إلى تخفيض مستويات البطالة بمعدل نقطتين مئويتين سنويا مقارنة بمعدلات البطالة السائدة في ظل استمرار الوضع القائم.
- تؤدي زيادة الاستثمار الحكومي والخاص معا كما في البندين السابقين إلى تخفيض مـستويات البطالة بمعدل ٦ نقاط مئوية سنويا مقارنة بمستويات البطالة السائدة في ظل استمرار الوضع القائم.

- ✧ يؤدي ارتفاع مشاركة النساء في القوى العاملة بحوالي ١% سنويا خلال فترة التنبؤ إلى زيادة مستويات البطالة بمعدل نقطتين مئويتين سنويا مقارنة بمستويات البطالة السائدة في ظل استمرار الوضع القائم.
- ✧ زيـادة عدد العاملين من قطاع غزة في إسرائيل ليصبح (10,000 عامل) سنويا، يؤدي إلى تخفيض مستويات البطالة بمعدل ٣ نقاط مئوية سنويا مقارنة بمستويات البطالة السائدة في ظل استمرار الوضع القائم.
- ✧ يؤدي زيادة عدد العاملين في القطاع العام في قطاع غزة بحوالي ٤% سنويا خلال فتـرة التنبؤ إلى انخفاض طفيف في مستويات البطالة لا يتجاوز نقطة مئوية واحدة فـي أحـسن الأحـوال، وذلك مقارنة بمستويات البطالة السائدة في ظل استمرار الوضع القائم.

وقـد خلـصت الدراسـة إلى مجموعة من التوصيات الهادفة لتعزيز القدرة الاستيعابية للعمالـة فـي قطاع غزة والتي تتمحور حول ضرورة تحسين البيئة الاستثمارية وبيئة الأعمـال التي بدورها تحفز المنتجين على التوسع في نشاطهم وبالتالي خلق المزيد من فرص العمل.

١ـ مقدمــة

يعانـي اقتـصاد قطاع غزة من تشوهات واختلالات هيكلية كثيرة منها عدم قدرته على امتـصاص كامـل القوة العاملة، ما تسبب بوجود فائض كبير منها، الأمر الذي أدى إلى اسـتفحال مـشكلة البطالة في قطاع غزة بشكل ينذر بالخطر. وعلى الرغم من مساهمة السلطة الوطنية من خلال أجهزتها المدنية والعسكرية في استيعاب جزء كبير من فائض العمالـة، إلا أن هنالك مؤشرات عدة تشير إلى محدودية قدرة القطاع العام على استيعاب المـزيد من العمالة. لقد قامت السلطة الوطنية بمحاولات عديدة لتحسين قدرة الاقتصاد المحلـي فـي قطاع غزة على استيعاب الأيدي العاملة من خلال مجموعة من سياسات العمـل والـسياسات الاقتـصادية الكلية. وعلى الرغم من ذلك، لم ينجح هذا الاقتصاد بتوفير العدد اللازم من فرص عمل من أجل استيعاب الأعداد المتزايدة التي تدخل سوق العمـل سـنوياً. وتتميز سوق العمل في قطاع غزة بارتفاع معدلات نمو القوى العاملة بوتيـرة أسـرع من نمو الطلب على العمل. وتتزايد الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه باطراد، ما يشير إلى أن قدرة اقتصاد غزة على استيعاب القوى العاملة تتراجع مع مرور الوقت. وتساهم مجموعة من العوامل في إضعاف قدرة الاقتصاد المحلي في غزة علـى مـواجهة هـذا التحدي، ومن تلك العوامل ارتفاع معدلات النمو السكاني، وفتوة التـركيبة السكانية، وانخفاض نسبة القوة البشرية، والانخفاض الحاد في معدل مشاركة الإناث.

وبالرغم من الأهمية السياسية لعملية الانفصال الإسرائيلي عن قطاع غزة، إلا ان النتائج الاقتـصادية لـذلك تعتمد إلى حد بعيد على مدى قدرة الجانب الفلسطيني على السيطرة علـى معابـر القطاع وموارده الاقتصادية من جهة، والممارسات الإسرائيلية من جهة أخـرى. فقد أشارت تقارير عدة من بينها تقارير البنك الدولي واللجنة الرباعية إلى أن اسـتمرار الـسياسات الإسـرائيلية المتمثلة بحصار القطاع وعزله عن الضفة الغربية والعالم سيعمل على تردى الأوضاع الاقتصادية في القطاع.

تهـدف هذه الدراسة إلى محاكاة النموذج القياسي الذي طوره المعهد لقطاع غزة وتقدير

تأثير بعض السياسات الاقتصادية الكلية على مؤشرات سوق العمل وبخاصة معدلات البطالة. ويتطلع المعهد إلى ان تسهم هذه الدراسة في مساعدة صانعي القرار الفلسطيني على بلورة سياسات تنموية تعمل على توسيع وتعزيز القدرة الاستيعابية للعمل داخل الاقتصاد المحلي، وتطوير قدراته الإنتاجية والتشغيلية.

تتكون الدراسة من مقدمة وأربعة أجزاء. حيث عرض الجزء الأول لمحة عن واقع سوق العمل في قطاع غزة من حيث القوى العاملة، والاستخدام والبطالة وفجوة الطلب وسياسات العمل. أما الجزء الثاني فيعرض نتائج النموذج القياسي. ويعرض الجزء الثالث نتائج محاكاة السياسات الاقتصادية الكلية على مؤشرات سوق العمل. ويقدم الجزء الأخير بعض التوصيات التي قد تسهم في تحسين القدرة الاستيعابية للعمل في قطاع غزة.

٢ـ السكان والقوى العاملة

٢ـ١ السكان

بلغ عدد سكان الأراضي الفلسطينية في العام ٢٠٠٤ حوالي ٣,٩ مليون نسمة، منهم ٦٣ % يسكنون الضفة الغربية و٣٧% يسكنون قطاع غزة. ويشكل اللاجئون الذي يسكنون الأراضي الفلسطينية حوالي ٤٨% من إجمالي السكان، وتزداد نسبة اللاجئين من سكان قطاع غزة لتصل إلى حوالي ٦٨% مقارنةً بالضفة الغربية والتي بلغت ٣٦%. ويشكل الفلسطينيون الذين يسكنون الأراضي الفلسطينية نسبة ٣٨,٧% من إجمالي عدد الفلسطينيين والبالغ عددهم حوالي ٩,٦ مليون نسمة. وشكلت النساء ما نسبته ٤٩,٤% من سكان قطاع غزة مقابل ٥٠,٦% للذكور. ويتميز مجتمع قطاع غزة بأنه مجتمع فتي كما هو واضح من (شكل ١) حيث تتسع القاعدة وتضيق القمة. فقد بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ٦٠,٤% من إجمالي ساكني غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٥). وتعتبر هذه النسبة المرتفعة أحد المشاكل الرئيسية التي تواجه سوق العمل في القطاع، حيث أن النسبة الأكبر من السكان لم يدخلوا بعد سوق العمل، وأن عدداً كبيراً من الأجيال الجديدة ستدخل سن العمل وتبحث عن فرصة لها وهذا يشكل ضغطاً إضافياً على سوق العمل ويفاقم مشكلة البطالة خلال الفترة القادمة.

شكل ١: الهرم السكاني في قطاع غزة منتصف العام، ٢٠٠٥

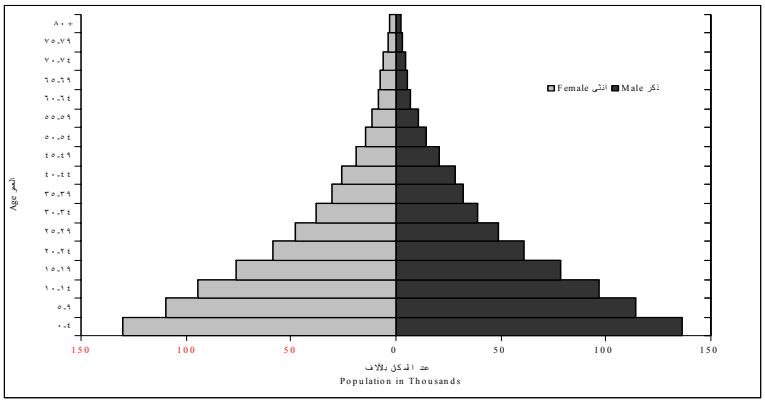

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان ٢٠٠٥.

ويعزى الارتفاع في نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة في القطاع إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني السنوية والتي قدرت بـ ٣,٨% عام ٢٠٠٥، وهذه النسبة

مـرتفعةً مقارنةً مع الدول الأخرى. وبالرغم من اتجاه معدلات النمو إلى الانخفاض في قطـاع غـزة خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٥، إلا أنها لا زالت تشكل عامل ضغط علـى سوق العمل في غزة. وبشكل عام يمكن أن يعزى هذا الانخفاض في معدل النمو السكاني إلى تراجع معدلات الخصوبة من ٦ أطفال لكل امرأة في العام ١٩٩٧ إلى ٥,٦ أطفال في العام ٢٠٠٣. إضافةً إلى تراجع صافي الهجرة بعد العام ٢٠٠٠. (انظر شكل ٢)

شكل ٢: معدلات النمو السكاني في قطاع غزة خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٥

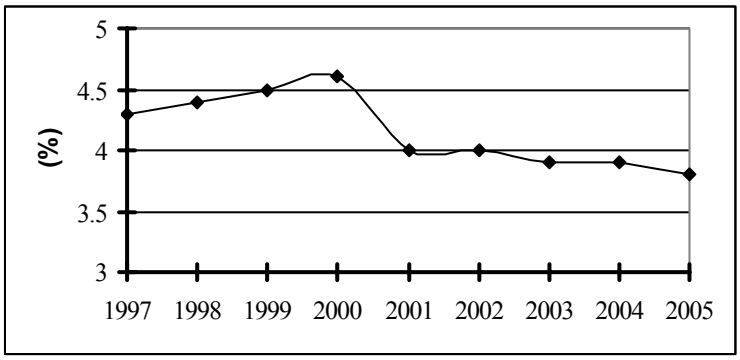

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان ٢٠٠٥.

٢ـ٢ عدد أفراد القوى العاملة

يعـرف الأفـراد في القوى العاملة بأنهم أولئك الأفراد النشيطون اقتصادياً سواء كانوا يعملـون أو لا يعملون، وتنحصر فئة القوى العاملة حسب تصنيف منظمة العمل الدولية بأولـئك الأفـراد الـذين تزيد أعمارهم عن ١٤ سنة وتقل عن ٦٥ سنة ولديهم الرغبة بدخـول سوق العمل، ومن أولئك من يحصل على عمل ومنهم من يبقى عاطلاً. وتشير آخـر إحـصائيات إلى أن عدد الأفراد في القوى العاملة في قطاع غزة بلغ ٢٥٧ ألف شـخص، مـشكلين حوالي ٢٩% من إجمالي القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية. ليصل بذلك معدل المشاركة في القوى العاملة إلى ٣٦,٥%، أي أن حوالي ٣٧ شخص من كل ١٠٠ في سن العمل يرغبون في دخول سوق العمل. وكانت معدلات المشاركة

مـتقاربة بـين جميع محافظات القطاع. وتقترب هذه النسبة بنظيرتها في الأردن والتي بلغـت ٣٧,٤% إلا أنهـا تقـل كثيراً عنها في إسرائيل والتي بلغت ٥٤,٥%. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة-الربع الثاني ٢٠٠٥).

وتـوزعت القـوى العاملة بين ٢٢٤ ألفاً من الذكور و ٣٣ ألفاً فقط من الإناث، ليصل بـذلك معدل المشاركة للذكور إلى ٦٣,٣% مقابل ٩,٤% للإناث، وهذه النسبة أقل منها فـي الضفة الغربية والتي بلغت ١٦,٧% أي قرابة الضعف، بمعنى أن الرغبة النسائية لدخول سوق العمل في قطاع غزة أقل منها في الضفة الغربية (شكل ٣). وتقترب نسبة مـشاركة النـساء فـي القوى العاملة منها في الأردن (١٠,٤%) وتقل كثيراً عنها في إسـرائيل (٤٩,١%). ويعزى انخفاض عدد القوى العاملة من الإناث إلى تركيبة القوى البـشرية حيث تشكل النساء الخارجات من القوى العاملة بسبب الواجبات والالتزامات البيتـية حوالي ٦٧% (ربات بيوت). وتعكس هذه المؤشرات هيمنة الذكور على القوى العاملـة فـي القطـاع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن النشيطين اقتصادياً لم يتأثروا كثيراً بالانتفاضـة، حيث في العام ١٩٩٩ بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في القطاع ٣٨%، أي أن قـرار الدخول في سوق العمل لم يحبط على الرغم من الارتفاع الكبير فـي نـسب البطالة وعدم توفر فرص العمل سواء في السوق المحلية أو في إسرائيل. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة ٢٠٠٥).

وتتسم القوى العاملة في قطاع غزة بارتفاع المستوى الأكاديمي لديها حيث يشكل أولئك الـذين أنهـوا أكثر من ١٢ سنة دراسية ٢٩,٦% من إجمالي القوى العاملة و٢٨,٥% للذين أنهوا بين ١٠-١٢ سنة دراسية، بينما شكل الأميون ١,٩% فقط من إجمالي القوى العاملة. وتتضح فروقات المستوى الأكاديمي لدى القوى العاملة عند النساء، حيث بلغت نسبة اللواتي أنهين أكثر من ١٢ سنة دراسية ٦٦,٣% مقابل ١٤,٢% للواتي أنهين من ١٠-١٢ سـنة دراسية. ويعزى هذا الفرق الواضح إلى أن نسبة عالية من فرص العمل لـدى النـساء بلغـت ٤٨,٥% متركزة في قطاع الخدمات والذي يحتاج إلى مؤهلات أكاديمـية، بيـنما تقـل هذه الفروق بين الذكور بسبب توفر فرص تتناسب مع ظروف الرجل البدنية والاجتماعية ولا تحتاج إلى مؤهلات أكاديمية.

شكل ٣: معدلات المشاركة في القوى العاملة في قطاع غزة حسب الجنس للفترة من ١٩٧٢-٢٠٠٣

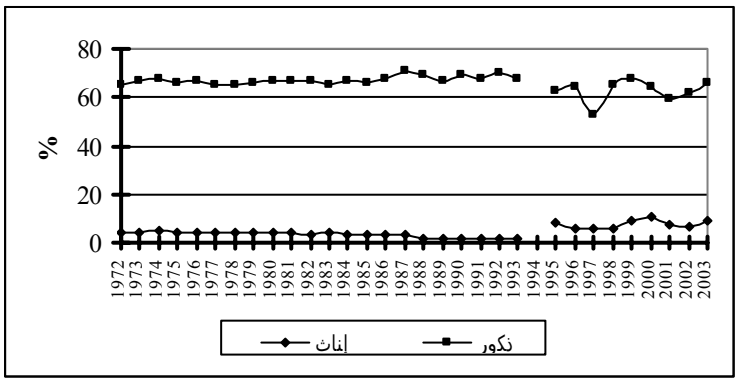

٢-٣ الاستخدام

في الوقت الذي تعكس فيه القوى العاملة حجم العرض من العمالة فإن عدد الذين على رأس عملهم يعكس حجم الطلب عليهم، والطلب على العمالة ليس هدفاً بحد ذاته لصاحب العمل، وإنما يستخدمه من أجل الاستفادة من خدماتهم لإنتاج السلع والخدمات، أي أن الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات (Derived Demand). وتشير آخر بيانات لمسح العمل إلى أن عدد العاملين في قطاع غزة بلغ ١٧٩ ألف عامل، أي ما نسبته ٢٧% من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية. ويتوزع العاملون بين حوالي ٨٠% ذكور و٢٠% إناث، وهي تقريباً نفس التوزيعات في الضفة الغربية، وتعكس هذه الأرقام أن الطابع العام لفرص العمل المتوفرة في السوق الفلسطينية هو طابع ذكوري وأن قوة المنافسة للذكور أقوى منها للإناث.

وتساعد عملية توزيع العاملين حسب معايير معينة معرفة التغيرات الهيكلية التي تحدث في سوق العمل والتي تسهم في رسم السياسات والخطط الاقتصادية التي تستهدف حل مشاكل العمل وأهمها مشكلة البطالة. يساهم قطاع الخدمات بالنسبة الأكبر من العمالة في قطاع غزة بنسبة بلغت ٤٨,٤% وهي نسبة أكبر منها في الضفة الغربية والتي بلغت ٣٠,٧%، ويمكن إيعاز ارتفاع هذه النسبة في القطاع بسبب ارتفاع مساهمة

القطاع العام في التوظيف فيه مقارنةً مع الضفة. بينما ساهم قطاع السياحة بنسبة ١٧,٥ % وقطـاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك بنسبة ١١,٩%. وبمقارنة الربع الثاني ٢٠٠٥ مـع الربع الثالث للعام ٢٠٠٠ والذي يعكس سوق العمل قبل انتفاضة الأقصى كمـا هو موضح في الشكل (٤) فإن زيادة ملحوظة حدثت في مساهمة قطاع الخدمات فـي التوظـيف، بالمقابل انخفضت في باقي القطاعات عدا التجارة والمطاعم والفنادق. وتعكـس هذه المقارنة تراجع قدرة القطاعات التي يديرها القطاع الخاص على استخدام العمالـة، ويعـزى هـذا التراجع إلى انخفاض حجم الطلب على السلع والخدمات التي ينـتجها بـسبب تراجع القوة الشرائية للمواطنين وإغلاقات الحدود التي حدت من قدرة المنتج الفلسطيني على الوصول إلى الأسواق الخارجية.

شكل ٤: توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي في قطاع غزة للربعين الثالث ٢٠٠٠ والثاني ٢٠٠٥

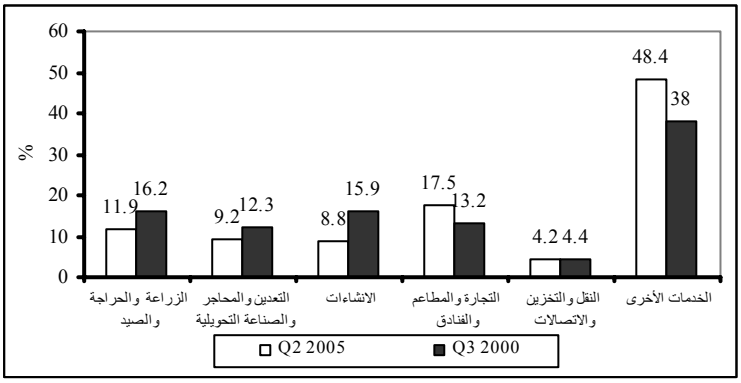

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة ٢٠٠٣.

سـاهم القطـاع العام بنسبة ٣٧,٧% من إجمالي التوظيف في قطاع غزة، وترتفع هذه النـسبة عـن الضفة الغربية والتي بلغت ١٦,٩%. بينما ساهم القطاع الخاص بالنسبة الأكبر من العمالة المحلية في القطاع والتي بلغت ٦٢,٣%. وتعكس هذه النسب اختلاف سياسـة التوظـيف للـسلطة الوطنـية الفلسطينية بين الضفة والقطاع وذلك لاختلاف الظـروف الاقتـصادية لكـل منهما، حيث تقل القدرة الاستيعابية لاقتصاد القطاع عن

استيعاب العمالة الجديدة مقارنةً بالضفة.

وترتفع نسبة العاملين بأجر في قطاع غزة لتصل إلى ٦٥,٣% مقارنةً مع ٥٥,٣% في الـضفة الغربية، ويعزى هذا الارتفاع أيضاً إلى المساهمة العالية للقطاع الحكومي في التوظـيف حـيث لا يوجد موظف واحد في القطاع الحكومي لا يتقاضى أجراً. وبلغت حصة العاملين الذين أوجدوا فرصة عمل ذاتية ٢٣% و٢,٩% لأرباب العمل.

وتـراجع عـدد العاملين من قطاع غزة في إسرائيل ليصل عددهم إلى ألفين عامل فقط لتصبح بذلك سوق العمل الفلسطينية هي الملاذ الأول والأخير للقوى العاملة. ويتوقع أن يمنع أي عامل فلسطيني من القطاع دخول إسرائيل مع حلول العام ٢٠٠٨ حسب خطة الفصل الإسرائيلية.

وتـرتفع نـسبة الحاصلين على ١٣ سنة دراسية وأكثر لتصل إلى ٣٣,٢% من إجمالي العاملـين فـي القطاع، وتنخفض هذه النسبة بانخفاض عدد سنوات الدراسة لتصل إلى ١,٨% بـين أولـئك الذين لم يتموا أي سنة دراسية، وتعكس هذه النسب ارتفاع نوعية الطلـب على العمالة الفلسطينية واعتبار الخبرة العلمية محدد أساسي في الحصول على فرصـة عمـل. وتخـتلف هذه النسب بين الذكور والإناث، حيث تصل نسبة العاملون الذكور الذين أتموا ١٣ سنة دراسية فأكثر ٢٨,٨% مقابل ٦٥,٩% للإناث. ويستدل من الفجـوة الكبيرة في التوزيع النسبي لعمالة المرأة أن عدد سنوات الدراسة محدد مهم في الطلب على العمالة النسائية في القطاع بينما تخف حدته عند الذكور.

٢ـ٤ البطالة

تعتبـر البطالة من أكثر مشاكل العمل التي تؤرق المواطن وصاحب القرار لما يترتب علـيه من فقر ومشاكل اجتماعية. وتعرف البطالة حسب منظمة العمل الدولية على أنها نسبة تلك الفئة من القوى العاملة التي تبحث عن عمل ولم تجد. وتشير آخر إحصائيات لمسح القوى العاملة إلى أن عدد العاطلين عن العمل في قطاع غزة بلغ حوالي ٧٨ ألف شـخص أي بنـسبة ٣٠,٢% وهي أعلى بكثير مقارنة مع الضفة الغربية والتي بلغت ١٧,٢%. وتعكـس هذه الفروق عجز اقتصاد القطاع على استيعاب حجم القوى العاملة

التـي تـبحث عـن عمل. ويعزى الفرق أيضاً إلى الإغلاق المحكم لقطاع غزة الذي فرضـته سـلطات الاحـتلال والحركة المنظمة للعمال داخل إسرائيل، بينما تخف حدة الإغـلاق في الضفة الغربية، كما أن الوصول إلى السوق الإسرائيلية للعمل بشكل غير منظم يعتبر أسهلاً نسبياً لعمال الضفة الغربية. وترتفع نسبة البطالة في دير البلح لتصل إلى ٣٥,٢% وتنخفض في مدينة غزة لتصل إلى ٢٥,٨%.

شكل 5: معدل البطالة في قطاع غزة ١٩٧٢-٢٠٠٤

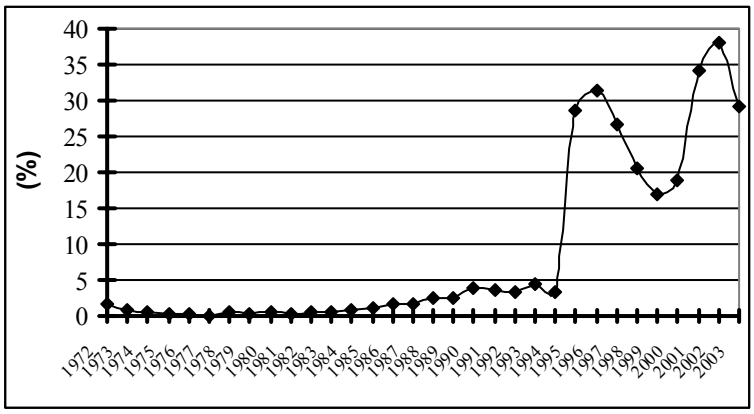

المصدر:١٩٧٢-١٩٩٣ الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي.
١٩٩٤-٢٠٠٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوح العمل.

وتـشير بـيانات البطالة التاريخية إلى أن زيادة ملحوظة حدثت في معدلات البطالة في العـام ١٩٩٤ كمـا هـو واضح في (شكل ٥)، وتعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى اخـتلاف منهجـية احتـساب معدلات البطالة بين جهاز الإحصاء الفلسطيني ونظيره الإسـرائيلي. ويلاحـظ أيـضاً أن معدل البطالة انخفض بعد العام ١٩٩٧ وذلك بسبب تـراجع حدة الإجراءات الإسرائيلية زمن حكومة نتانياهو. إلا أنها عادت وارتفعت مع بدايـة العـام ٢٠٠٠ وذلـك نتيجة للإجراءات الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى من إغلاقات وتدمير وغير ذلك.

وتعكس توزيعات البطالة حسب الجنس والعمر والمستوى الأكاديمي إلى فروقات عبء الـبطالة في القطاع. حيث تشير نتائج مسح القوى العاملة للربع الثاني من عام ٢٠٠٥

إلى أن نسبة البطالة ترتفع عند الإناث مقارنة بالذكور، حيث بلغت ٣٤,٥% مقارنة مع ٢٩,٥% للذكـور، وبينـت نـسبة البطالة لدى الإناث أعلى منها عند الذكور حتى قبل انتفاضـة الأقـصى، وتعكـس هذه الأرقام فروق الطلب على العمل بين الجنسين في القطاع.

جدول ١: نسبة البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمر في الربع الثاني ٢٠٠٥

العمر	الضفة الغربية	قطاع غزة	الإجمالي
١٩-١٥	٣١,٦	٣٩,٦	٣٣,٧
٢٤-٢٠	٢٧,٧	٤٧,٥	٣٤,٤
٢٩-٢٥	١٨,٢	٢٦,٤	٢٠,٨
٣٤-٣٠	١٥,٨	٢٥,١	١٨,٦
٣٩-٣٥	١٣	٢٥	١٦,٦
٤٤-١٠	١٢	٢٥,٩	١٦,٤
٤٩-٤٥	١٢	٢٧,١	١٦,٦
+٥٠	٩,٥	٢٥,٧	١٤,٤
المعدل العام	١٧,٢	٣٠,٢	٢١,٢

المـصدر: الجهـاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، الربع الثاني ٢٠٠٥.

وتـرتفع نسبة البطالة في الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة لتصل إلى ٣٩,٦% و٤٧,٥% في الفـئة العمـرية ٢٠-٢٤ سـنة، بينما تثبت نسبة البطالة عند حوالي ٢٦% في الفئات العمـرية المتبقية كما هو واضح من (جدول ١). ويعزى سبب ارتفاع نسبة البطالة في الفـئة العمـرية ١٥-٢٤ سنة إلى دخول أعداد كبيرة من خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبـية في هذه الفئة العمرية مما يزيد من صعوبة الحصول على فرصة عمل لهم، بالمقابـل فإن زيادة العمر تزيد من الخبرة المهنية المكتسبة مما يؤدي إلى استقرار في العمل.

ويـشكل أولئك الذين لا يحملون درجة أكاديمية أي أولئك الذين يقل تعليمهم عن الدبلوم النسبة الأكبر من العاطلين عن العمل، فقد بلغت نسبتهم من إجمالي العاطلين عن العمل في قطاع غزة ٧٥,٩% مقابل ٨٣,٢% في الضفة الغربية، بينما بلغت نسبة أولئك الذين حصلوا على دبلوم متوسط فأعلى ٢٤,١%. وتدلل هذه النسب إلى ارتفاع نوعية الطلب على العمالة الفلسطينية. أيضاً تدلل هذه النسب على أن قدرة المنافسة للنسبة الأكبر من العاطلـين عـن العمل الفلسطينيين في أسواق العمل الخارجية ستكون محدودة مما قد يشكل عائقاً أمام تصدير العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل في الخليج والذي وصل إلى حالـة الإشباع من العمالة الوافدة من الخارج وخاصة من الهند ودول شرق آسيا والذين يمـتازون بتدنـي عدد سنوات الخبرة والمستوى الأكاديمي واستعدادهم للعمل بمتوسط دخـول منخفضة. إضافةً إلى ذلك فإن النسبة الأكبر (٨١,٢%) من العاطلين عن العمل ذوي الـشهادات الأكاديمية (أي الذين حصلوا على درجة دبلوم متوسط فأعلى) هم من الإنـاث، وهذا يشكل عائقاً آخر يتمثل بالقيود الاجتماعية والعادات والتقاليد السائدة في المجـتمع الفلـسطيني أمام تصدير العمالة الفلسطينية، بينما شكل الذكور العاطلين عن العمـل والذين لم يتجاوز مؤهلهم العلمي الثانوية العامة (التوجيهي) نسبة ٧٤,٥%. في المقابـل فإنه يجدر الحفاظ على أصحاب الشهادات الأكاديمية وذوي الخبرات موجودين فـي الـسوق الفلـسطينية وتوفيـر فرص عمل مناسبة لهم خوفاً من إفراغ الأراضي الفلسطينية من الكفاءات المطلوبة لبناء المؤسسات الفلسطينية المهنية.

وتـصدرت قطاعـات البناء والتشييد والزراعة والتعدين واستغلال المحاجر والصناعة التحويلية المصدر الأهم للبطالة الفلسطينية في قطاع غزة والتي بلغت ٧٣% مقارنةً مع ٧٩% فـي الـضفة الغـربية سواء كانوا يعملون سابقاً في الأراضي الفلسطينية أم في إسرائيل. ويتسم العاملون في هذه القطاعات بتدني الخبرة العملية المطلوبة، وهذا يشير أيضاً إلى ضعف قوة المنافسة النوعية للعمالة الممكن تصديرها ضعيفة أمام المعروض من العمالة في سوق العمل الخليجية.

وترتبط معدلات البطالة في صفوف العاملين الفلسطينيين ارتباطاً قوياً بسياسات الإغلاق

الإسـرائيلية لسوق العمل في إسرائيل، حيث تشير البيانات إلى أن ١٠% من العاطلين عـن العمل في قطاع غزة كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية، وكانت هـذه النـسبة أقل من مثيلتها في الضفة الغربية والتي بلغت ٢١%، وذلك بسبب وجود منافذ للعاملين من الضفة لدخول إسرائيل سواء بتصريح أو بدون تصريح أكثر منها في القطـاع الذي يمتاز بتنظيم أكثر لحركة العمال حيث تسيطر إسرائيل على جميع منافذ القطاع الأمر الذي جعل مساهمة السوق الإسرائيلية في استيعاب العمالة الفلسطينية من الـضفة الغـربية أكبر منها في القطاع. وكانت هذه النسبة حوالي ٢١% بين الذكور و حوالي ٢% فقط بين الإناث وذلك بسبب أن فرص العمل في إسرائيل في أغلبها شاقة، حـيث تشغل قطاعات الإنشاءات والصناعة ٦١,٣% من إجمالي العاملين في إسرائيل، ولا تـتطلب عاملين ذوي خبرة عملية بالإضافة إلى القيود الاجتماعية التي تمنع ذهاب النساء إلى العمل في إسرائيل.

وتوزع العاطلون عن العمل في الأراضي الفلسطينية بين ٥٤,٦% في المدن و٢٧,٢% فـي الـريف و١٨,٢% في المخيمات. وتختلف هذه النسب حسب المنطقة بين الضفة الغـربية وقطـاع غزة، حيث شكلت المدن ٤٨,٣% من إجمالي العاطلين في الضفة و ٤٣,١% للـريف و٨,٦% فـي المخـيمات، بيـنما شكلت المدن ٦٣,٤% من إجمالي العاطلـين فـي القطـاع و٤,٨% فقـط للريف و٣١,٨% للمخيمات. ويمكن أن يعزى اخـتلاف النـسب إلى الاختلاف الجغرافي والتوزيع السكاني بين الضفة والقطاع حيث تشكل نسبة السكان في المخيمات في القطاع نسبة أكبر منها في الضفة.

أمـا ما يتعلق بتوزيع البطالة بين التخصصات التعليمية، فقد تصدر خريجو الرياضيات وعلوم الكمبيوتر الرقم الأعلى في البطالة حيث بلغت ٢٨,٨% في الربع الثاني ٢٠٠٤، وتـرتفع النسبة أيضاً بين صفوف خريجي العلوم الهندسية لتصل إلى ٢١,٢%، وتتميز هـذه التخصـصات بارتفـاع الطلب عليها في أسواق العمل الخليجية، وبالتالي إمكانية تصديرها.

٢-٥ فجوة الطلب على العمل في قطاع غزة

تعتبـر فجوة الطلب على الأيدي العاملة إحدى أدوات قياس القدرة الاستيعابية لاقتصاد أي دولـة للأيـدي العاملة الفائضة لديها، ويتم احتساب فجوة الطلب عن طريق قياس الفرق بين القوى العاملة وعدد العاملين في الاقتصاد المحلي.[1]

ويـشير (شـكل ٦) إلـى أن فجوة الطلب على العمل في قطاع غزة تزداد مع مرور الـوقت، بمعنى أن قدرة اقتصاد غزة على استيعاب الأيدي العاملة في تراجع. واستناداً إلـى آخر دورة لمسح القوى العاملة فإن فجوة الطلب بلغت ٨٠ ألف عاملاً، منهم فقط ألفـي عامل توجهوا إلى السوق الإسرائيلي والباقي عاطل عن العمل. جدير بالذكر أن الحكـومة الإسرائيلية تخطط إلى منع أي عامل فلسطيني من دخول السوق الإسرائيلية مع نهاية العام ٢٠٠٨.

شكل ٦: عرض العمل والطلب عليه في قطاع غزة للفترة من ١٩٧٢ – ٢٠٠٤

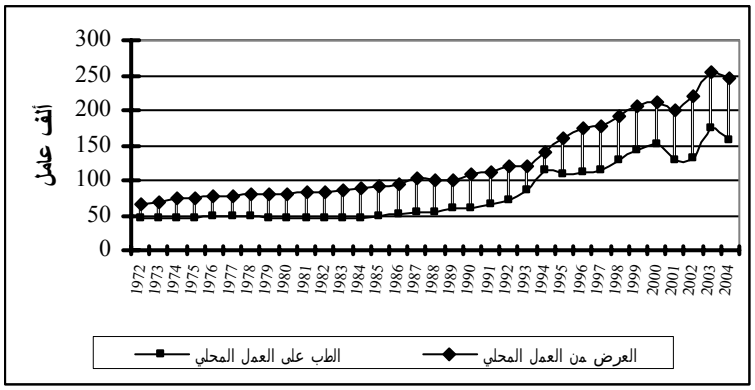

المصدر: الفترة ١٩٧٢-١٩٩٨ مكحول ٢٠٠١.

الفتـرة ١٩٩٩-٢٠٠٤ الجهـاز المركـزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير سنوية لمسوح القوى

[1] لذلك لا تعكس فجوة الطلب عدد العاطلين عن العمل لأن هناك عمالة فلسطينية تعمل في إسرائيل.

العاملة.

وأشـارت دراسـة سـابقة لمـاس إلى ضعف القدرة الاستيعابية للعمل في قطاع غزة (مكحـول، ٢٠٠١). إذ أن القـدرة الاستيعابية للعمالة تقدر بـ ٥٢% فقط من القادمين الجدد لسوق العمل، وتتوزع هذه النسبة بين القطاعات الاقتصادية كما يلي: ٢٤,٥% في قطاع الخدمات، ١٢,٣% في قطاع الإنشاءات، ٥% في قطاع النقل والتخزين، ٤,٨% فـي قطـاع الـصناعة، ٣,٨% فـي قطاع الزراعة، و١,٦% في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم. وتشير هذه النتائج إلى أن ٤٨% من القادمين الجدد لسوق العمـل في قطاع غزة سنوياً سيضطرون للعمل في إسرائيل أو الانضمام إلى صفوف العاطلين عن العمل. وبشكل إجمالي، فإن الاقتصاد الفلسطيني (الضفة الغربية، بما فيها القـدس، وقطـاع غـزة) يستطيع استيعاب ٦٢% سنوياً من الزيادة في القوى العاملة، وأكثـر القطاعات الواعدة في استيعاب العمالة هي قطاع الخدمات وقطاع تجارة الجملة والتجـزئة والمطـاعم والفـنادق، وقطاع الإنشاءات، وأقل القطاعات مساهمة في خلق فرص عمل هي قطاع الزراعة والصناعة وقطاع النقل والتخزين.

٢-٦ سياسات العمل الحالية في قطاع غزة

قامـت السلطة الوطنية بتشكيل برنامج مساعدات البطالة المؤقت برئاسة وزارة العمل بعـد تحـويله مـن بـرنامج البطالة المؤقت المدار من قبل لجنة إدارة البطالة، ويتبع البـرنامج صندوق الرعاية الاجتماعية (شبكة الأمان الاجتماعية). ويهدف البرنامج إلى الحـد مـن مشكلة البطالة عن طريق توفير فرص عمل للمتعطلين الباحثين عن العمل بكافـة شرائحهم لمدة مؤقتة (شهرين)، وذلك في محاولة لتوجيه المساعدات من المفهوم الإغاثي إلى المفهوم التنموي (جدول ٢).

جدول ٢: عدد المستفيدين من برنامج مساعدات البطالة المؤقت في قطاع غزة خلال العام ٢٠٠٤

مديرية	الدفعة	الدفعة	الدفعة	الدفعة	الدفعة	الدفعة	الدفعة	الدفعة	المجموع

العمل	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	الكلي
بيت حانون	134	376	112	161	264	87	230	347	1711
معسكر جباليا	138	729	476	564	169	1122	1270	1565	6033
جباليا البلد	0	260	132	226	214	229	442	726	2229
الرمال	241	486	1095	1168	682	1098	2729	3065	10564
الشجاعية	92	1150	177	796	533	1551	1518	1840	7657
(دير لبلح)	80	1093	300	417	222	383	1626	1515	5636
المعسكرات	201	818	381	696	349	852	547	1205	5049
خانيونس	147	707	917	1290	400	1015	2107	1843	8426
القرى الشرقية	214	727	207	382	433	485	507	1203	4158
محافظة رفح	206	1824	668	1061	686	966	1668	2388	9467
مجموع غزه	1453	8170	4465	6761	3952	7788	12644	15697	60930

المصدر: وزارة العمل الفلسطينية، ٢٠٠٥.

ويستفيد من البرنامج شهريا ٥٠ ألف شخص من الضفة الغربية وقطاع غزة ولمرة واحده فقط. ويتم صرف مخصص قيمته ٥٠٠ شيكل في الشهر الواحد للمستفيد الذي لا يعمل ويبدي استعداه لتقديم خدمات اجتماعية متى طلب منه ذلك أثناء فترة استفادته من البرنامج، كما يتم صرف مخصص قيمته ٧٥٠ شيكل للعامل المتعطل الذي يبدي استعداده للعمل المثبت لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما في الشهر الواحد أثناء فترة استفادته، ويمنح المستفيد المتزوج علاوة مقدارها ١٥٠ شيكلاً شهريا في كلتا الحالتين.

ويستند البرنامج على مجموعة من المعايير في اختيار المستفيدين بغرض إعطاء الفرصة لأكبر قدر ممكن من ذوي الاحتياجات الشديدة للعمل، ومن هذه المعايير: الحالة العملية، الإعالة، الإعاقة، الحالة الاجتماعية، الجنس، المؤهل العلمي، العمر. ويبين الجدول عدد المستفيدين من برنامج مساعدات البطالة في قطاع غزة.

٣- وصف النموذج القياسي

يتكون النموذج الذي تم تطويره من ثلاث مجموعات رئيسية: المجموعة الأولى، وتشمل تسع معادلات سلوكية، وتعنى أربع معادلات بالطلب على العمالة في القطاعات الاقتصادية الأربعة ومعادلة للعمالة في إسرائيل. إضافة إلى أربع معادلات تتناول علاقات الأجور في القطاعات المختلفة. أما عرض العمالة في هذا النموذج فهو متغير مستقل ومتعلق بالنمو السكاني بشكل رئيسي، وذلك خلافاً للنموذج المعد للأراضي الفلسطينية والذي اعتبر عرض العمالة من ضمن المعادلات السلوكية (لمزيد من التفاصيل انظر الملحق الأول والثاني).

أما المجموعة الثانية، فتتكون من أربع عشرة معادلة تتعلق بالحسابات القومية والأسعار (بما في ذلك التجارة الخارجية والإنفاق الحكومي). في المقابل فقد تناولت المجموعة الثالثة المعادلات الأربع المتعلقة بجانب الإنتاج في الاقتصاد، وتشمل تلك المعادلات القيمة المضافة لأربعة قطاعات اقتصادية وهي الزراعة والصناعة والإنشاءات والخدمات.

اعتمد فريق البحث على عدة مصادر من أجل تقدير النموذج، حيث تم الاعتماد على قاعدة بيانات الأونكتاد (والتي جاءت في معظمها من مكتب الإحصاءات الإسرائيلي) للفترة الزمنية (١٩٧٢–١٩٩٣). أما خلال الفترة (١٩٩٤–٢٠٠٣) فقد تم الاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ويُتوقع أن يكون هناك بعض الثغرات في البيانات المستخدمة نظراً لاختلاف المصادر والمنهجيات المختلفة. وقد استخدم فريق البحث عدة طرق كطريقة التخليق (Extrapolation) أو نماذج السلاسل الزمنية للفترات الأطول نسبيا، وذلك من اجل تجاوز تلك الثغرات والعوائق الناجمة عنها.

لقد تم تقدير النموذج بطريقة الانحدار المستقل ظاهريا (Seemingly Unrelated Regression) وذلك للاستفادة من الارتباط فيما بين البواقي (Residuals) للمعادلات المختلفة.

٤- نتائج النموذج المقدرة: محددات الاستخدام

يعـرض الملحـق الـثالث نتائج النموذج لجميع مكوناته. إلا انه سيتم التركيز في هذه الورقة على المعادلات التي تقدر محددات الاستخدام في القطاعات الاقتصادية في قطاع غـزة. تـشير النتائج التي افرزها النموذج الاقتصادي الكلي لقطاع غزة، إلى أن عدد العاملـين المحليـين في إسرائيل يتأثر بشكل رئيسي وايجابي بعرض العمالة في قطاع غزة، حيث بلغت مرونة الطلب على العمال في إسرائيل بالنسبة لعرض العمالة حوالي ٠,٨١، وقـد يعـزى ذلك للنمو السكاني المضطرد ومحدودية فرص العمل المتاحة في الـسوق المحلـي مـا يدفـع هـؤلاء العمال إلى البحث عن فرص عمل داخل السوق الإسرائيلي. وكذلك أظهرت النتائج أن هناك ارتباط ايجابي بين عدد العمال المحليين في إسـرائيل وبين (معدل الأجور في إسرائيل نسبة إلى معدل الأجور المحلية)، حيث أن معـدل أجـور العمال في إسرائيل أعلى منه في قطاع غزة ما يؤدي إلى جذب العمال للانتقال إلى سوق العمل الإسرائيلي، وقد بلغت مرونة الطلب على العمال المحليين في إسـرائيل بالنـسبة لمعـدل نسبة الأجر في إسرائيل إلى معدل الأجر المحلي، حوالي ٠,٠٢٧ فـي حين كان للإغلاقات والحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة اثر سلبي على عدد العاملين في إسرائيل.

يمتاز قطاع الزراعة بأنه القطاع الذي يستوعب ويمتص الأزمات والتحديات التي تواجه الاقتـصاد الفلسطيني بشكل عام. وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين معدل الأجـر فـي الـزراعة وعـدد العاملين في هذا القطاع (مرونة الطلب بالنسبة للأجر -٠,٠٤)، كمـا تأثر عدد العاملين في الزراعة إيجاباً بحجم الاستثمار الخاص، والعمالة فـي قطاع الخدمات، إذ بلغت مرونة الطلب على العمال في الزراعة بالنسبة للاستثمار الخاص والعاملين في قطاع الخدمات حوالي ٠,٠٦ و٠,٢٦ على التوالي. حيث أن زيادة الاسـتثمار الخـاص يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ما يؤدي إلى زيادة الطلـب علـى العمالـة وذلـك لان الطلـب على العمال مشتق من الطلب على السلع والخـدمات. ويعـزى زيـادة عدد العاملين في الزراعة الناتج عن زيادة الطلب على العاملين في قطاع الخدمات إلى وجود ترابط خلفي وأمامي بين هذه القطاعات.
كما أظهرت النتائج أن عدد العاملين في القطاع الصناعي يتأثر إيجابا بكل من الاستثمار

الحكومـي والخاص، حيث وجد أن مرونة الطلب على العمالة في الصناعة بالنسبة لكل مـن الاسـتثمار الحكومـي والخاص كانت ٠,١ و٠,٢٣ على التوالي. كما كان للقيمة المـضافة في الصناعة اثر ايجابي محدود على عدد العاملين في هذا القطاع وقد بلغت مرونة الطلب على العمالة بالنسبة للقيمة المضافة حوالي ٠,٠١٦. وقد يعزى السبب في التأثيـر الايجابي لكل من الاستثمار الحكومي والخاص والقيمة المضافة في الصناعة، إلى أن كل من هذه المتغيرات يعمل على زيادة الطلب على السلع والخدمات في القطاع الصناعي ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة في هذا القطاع. أما معدل الأجور في الـصناعة فقد كان تأثيرها كما هو متوقع، حيث أثرت سلبا على عدد العمال في قطاع الـصناعة (المرونة -٠,٠٧)، وقد يعزى هذا التأثير السلبي إلى أن ارتفاع الأجر يؤدي إلـى ارتفـاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات الصناعية ما يقلل الطلب على العمالة في هذا القطاع.

تأثـر طلـب العمالـة فـي قطـاع الإنشاءات إيجابا بالقيمة المضافة في هذا القطاع وبالاسـتثمار الحكومـي، حيث بلغت مرونة الطلب على العمال بالنسبة للقيمة المضافة والاسـتثمار الحكومي ٠,١٢٣ و٠,٠٨٩ على التوالي. كما أن زيادة الطلب على العمالة في القطاع الزراعي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة في قطاع الإنشاءات (المرونة ٠,٣٢٢)، أمـا معـدل اجر العاملين في الإنشاءات فقد اثر سلبا على عدد العاملين فيه، حيث بلغ معدل مرونة الطلب على العمالة في الإنشاءات بالنسبة للأجر حوالي ٠,٣١٥.

أمـا الطلب على العمالة في قطاع الخدمات فقد تأثر إيجابا بكل من القيمة المضافة في الخـدمات والمتغير التابع المبطىء، حيث كانت مرونة الطلب على العمالة في الخدمات بالنسبة لهذه المتغيرات ٠,٢٨٧ و٠,٤٧ على التوالي. أما معدل الأجر في الخدمات، فقد أظهـرت النتائج أن له تأثيراً سلبياً على عدد العاملين في هذا القطاع حيث بلغت مرونة الطلب على العمالة في الخدمات بالنسبة لمعدل الأجر فيه حوالي -٠,٥٨.

٥- سيناريوهات السياسات الاقتصادية الكلية وأثرها على سوق العمل

تـم محاكـاة تأثيـر عـدد من السياسات الاقتصادية الكلية على سوق العمل ومقارنتها بالوضـع القائم Baseline Scenario (المتغيرات المستقلة تستمر في وتيرتها الحالية). وشملت السياسات التي تم محاكاة تأثيرها:

- زيادة الاستثمار الحكومي
- زيادة الاستثمار الخاص
- زيادة الاستثمار الحكومي والخاص معا
- زيادة الاستهلاك الحكومي
- زيادة التوظيف الحكومي
- زيادة معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة
- زيادة عدد العاملين من قطاع غزة في إسرائيل
- تخفيض معدلات ضريبة القيمة المضافة

وفيما يلي استعراض لتأثير هذه السياسات على سوق العمل:

٥-١ سيناريو استمرار الوضع القائم

يوضـح الملحـق الـرابع فرضيات سيناريو الوضع القائم. وعلى أساس نتائج النموذج يتـضح مـن الجـدول ٣ ان معـدلات البطالة ستزداد لتصل إلى ٤٢% سنة ٢٠١٥. وبحساب المتوسط الحسابي لتلك المعدلات تبين أن معدل البطالة سيبلغ بالمتوسط حوالي ٣٧% خلال فترة التنبؤ. كما ان الناتج المحلي سيحقق معدلات نمو ب ٦% سنويا.

جدول ٣: افتراض استمرار الوضع القائم

السنة	معدل البطالة	عدد العاطلين	عدد العاملين	فرص العمل	عرض العمالة	الناتج المحلي	النمو في الناتج المحلي

الإجمالي	الإجمالي				عن العمل		
	1359.10	259627		165307	88693	0.34	2003
1.11	1374.12	266836	12759	178066	86771	0.33	2004
4.29	1433.06	279681	24104	202169	75512	0.27	2005
4.81	1501.97	293126	-10100	192069	99057	0.34	2006
5.85	1589.76	307200	21015	213084	92116	0.30	2007
5.65	1679.63	321930	-8231	204853	115077	0.36	2008
3.54	1739.16	337347	5038	209891	127446	0.38	2009
5.83	1840.56	353483	-5060	204831	148642	0.42	2010
6.23	1955.22	370369	17642	222473	147886	0.40	2011
6.10	2074.44	388041	-1499	220974	167057	0.43	2012
6.45	2208.15	406534	17906	238881	167644	0.41	2013
6.39	2349.26	425886	931	239812	186064	0.44	2014
6.68	2506.27	446135	18209	258021	188104	0.42	2015

المصدر: حسبت من قبل الباحث بناء على تقديرات النموذج الكلي لقطاع غزة

٥-٢ سيناريو زيادة الاستثمار الحكومي

يفترض هذا السيناريو ان الحكومة ستزيد استثماراتها بـ ٥٠٠ مليون دولار سنويا (بالإضافة إلى استثماراتها الحالية) حتى عام ٢٠٠٧ و بـ ٣٠٠ مليون سنويا حتى عام ٢٠١٥، أي ان مجموع الاستثمارات الحكومية سيكون 5768 مليون دولار. وقد بُرّر ذلك على أساس الزيادة المتوقعة في المساعدات الدولية في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة. وتشير النتائج الواردة في الجدول ٤ إلى ان معدلات البطالة ستنخفض بمعدل ٤ نقاط مئوية[٢] سنويا مقارنة بمستويات البطالة السائدة في ظل استمرار الوضع القائم ولتصل إلى ٤٠% سنة ٢٠١٥. ويقدر عدد فرص العمل التي ستخلق بـ ١٠٨,٤ ألف فرصة. ويبين الشكل ٧ مقارنة بين معدلات البطالة في حالة سيناريو الوضع القائم مع سيناريو زيادة الاستثمار الحكومي. ويتضح من نتائج هذا السيناريو ان تأثير الاستثمار الحكومي في محاربة البطالة قليل مما يتطلب تغيرات جوهرية في بنية اقتصاد قطاع غزة لمعالجتها.

جدول ٤: افتراض زيادة الاستثمار الحكومي

السنة	معدل	عدد	عدد	فرص	عرض	الناتج	النمو في	الاستثمار

[2] تمت المقارنة مع المتوسط الحسابي لفترة التنبؤ في ظل الوضع القائم.

	البطالة	العاطلين عن العمل	العاملين	العمل	العمالة	المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الحكومي
2003	0.34	88693	165307		259627	1359.10		114.09
زيادة الاستثمار الحكومي بمقدار ٥٠٠ مليون دولار								
2004	0.31	83145	181691	16384	266836	1779.67	30.94	614
2005	0.23	63326	214355	32664	279681	1902.64	6.91	614
2006	0.29	85050	206077	-8278	293126	2009.55	5.62	614
2007	0.24	73409	231790	25714	307200	2107.16	4.86	614
زيادة الاستثمار الحكومي بمقدار 300 مليون دولار								
2008	0.30	96486	223444	-8347	321930	2145.81	1.83	414
2009	0.33	110736	226602	3158	337347	2070.97	-3.49	414
2010	0.38	135196	218277	-8325	353483	2120.20	2.38	414
2011	0.37	135217	235142	16865	370369	2209.02	4.19	414
2012	0.40	156289	231742	-3400	388041	2311.29	4.63	414
2013	0.39	157178	249346	17604	406534	2431.40	5.20	414
2014	0.42	176893	248983	-363	425886	2559.76	5.28	414
2015	0.40	179172	266953	17970	446135	2704.33	5.65	414

المصدر: حسبت من قبل الباحث بناء على تقديرات النموذج الكلي لقطاع غزة

شكل ٧: افتراض استمرار الوضع القائم مع افتراض زيادة الاستثمار الحكومي

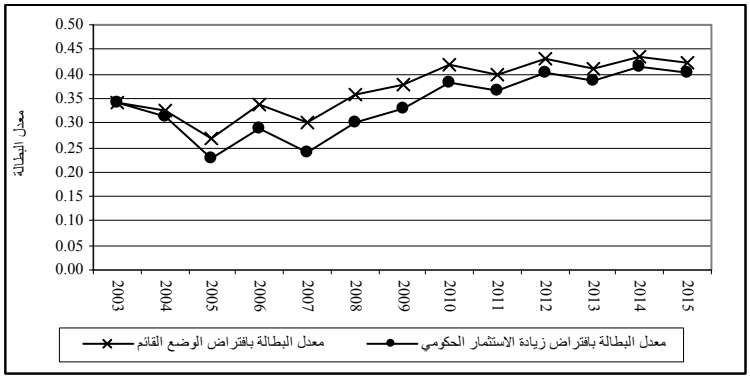

المصدر: حسبت من قبل الباحث بناء على تقديرات النموذج الكلي لقطاع غزة

٥-٣ سيناريو زيادة الاستثمار الخاص

يفترض هذا السيناريو ان استثمارات القطاع الخاص ستزيد ب ١٥٠ مليون دولار سنويا (فوق استثماراته الحالية) حتى عام ٢٠١٥ أي ما مجموعه ٦٠٥٥ مليون دولار. وتشير النتائج الواردة في الجدول ٤ إلى أن معدلات البطالة ستنخفض بمعدل نقطتين مئوية سنويا مقارنة بمستويات البطالة السائدة في ظل استمرار الوضع القائم ولتصل إلى ٤٠% سنة ٢٠١٥. ويبين الشكل ٨ مقارنة بين معدلات البطالة في حالة سيناريو الوضع القائم مع سيناريو زيادة الاستثمار الخاص. ويتضح من نتائج هذا السيناريو ان تأثير الاستثمار الحكومي في محاربة البطالة اكبر من تأثير استثمارات القطاع الخاص.

جدول ٤: افتراض زيادة الاستثمار الخاص بمقدار ١٥٠ مليون دولار عن الوضع القائم خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٥

السنة	معدل البطالة	عدد العاطلين عن العمل	عدد العاملين	فرص العمل	عرض العمالة	الناتج المحلي الإجمالي	النمو في الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار الخاص
2003	0.34	88273	165307		259627	1359.10		125.21
2004	0.31	83053	181784	16477	266836	1538.79	13.22	372.13
2005	0.25	68974	208707	26923	279681	1597.60	3.82	394.46
2006	0.31	92023	199104	-9603	293126	1666.94	4.34	414.40
2007	0.27	84131	221069	21965	307200	1754.92	5.28	434.15
2008	0.33	107369	212562	-8507	321930	1845.46	5.16	454.59
2009	0.36	119781	217556	4995	337347	1906.26	3.29	482.55
2010	0.40	141369	212103	-5453	353483	2007.84	5.33	509.28
2011	0.38	140467	229892	17788	370369	2122.25	5.70	536.70
2012	0.41	160017	228015	-1877	388041	2241.38	5.61	565.64
2013	0.39	160556	245968	17954	406534	2374.72	5.95	596.50
2014	0.42	179329	246547	578	425886	2515.56	5.93	629.53
2015	0.40	179014	264742	18195	446135	2672.08	6.22	664.93

المصدر: حسبت من قبل الباحث بناء على تقديرات النموذج الكلي لقطاع غزة

شكل ٨: افتراض استمرار الوضع القائم مع
افتراض زيادة الاستثمار الخاص

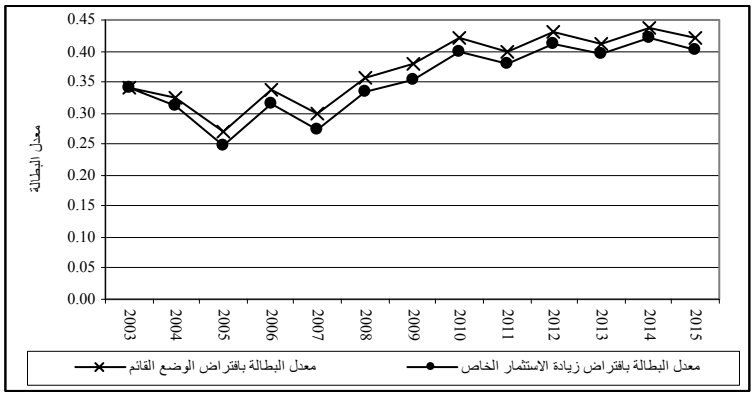

المصدر: حسبت من قبل الباحث بناء على تقديرات النموذج الكلي لقطاع غزة

٥-٤ سيناريو زيادة الاستثمار الحكومي والخاص معا

يجمع هذا السيناريو حجم الاستثمار في السيناريوهين السابقين. وتشير النتائج الواردة في الجدول ٥ إلى ان معدلات البطالة ستنخفض بمعدل ٦ نقاط مئوية سنويا مقارنة بمستويات البطالة السائدة في ظل استمرار الوضع القائم ولتصل إلى ٣٨% سنة ٢٠١٥ . ويبين الشكل ٩ مقارنة بين معدلات البطالة في حالة سيناريو الوضع القائم مع سيناريو زيادة الاستثمار الحكومي. ويتضح من نتائج هذا السيناريو ان تأثير الاستثمار الحكومي والخاص في محاربة البطالة مجتمعين لا يستطيع كبح جماح حدة البطالة مما يتطلب تغيرات جوهرية في بنية اقتصاد قطاع غزة لمعالجتها.

جدول ٥ : افتراض زيادة الاستثمار الحكومي والخاص معا

السنة	معدل	عدد	عدد	فرص	عرض	الناتج	النمو في	الاستثمار	الاستثمار

	البطالة	العاطلين عن العمل	العاملين	العمل	العمالة	المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الخاص	الحكومي
2003	0.34	88273	165307		259627	1359.10		125.21	114.09
2004	0.27	72251	192585	27278	266836	2135.61	57.13	372.13	614.00
2005	0.18	50901	226780	34195	279681	2171.21	1.67	394.46	614.00
2006	0.26	74758	216368	-10413	293126	2220.61	2.28	414.40	614.00
2007	0.21	63776	241423	25056	307200	2289.10	3.08	434.15	614.00
2008	0.29	93276	226654	-14769	321930	2117.31	-7.50	454.59	414.00
2009	0.32	106660	230677	4023	337347	2168.42	2.41	482.55	414.00
2010	0.37	130304	223169	-7508	353483	2257.62	4.11	509.28	414.00
2011	0.35	129475	240884	17716	370369	2359.38	4.51	536.70	414.00
2012	0.39	150461	237570	-3315	388041	2465.07	4.48	565.64	414.00
2013	0.37	151105	255420	17850	406534	2584.57	4.85	596.50	414.00
2014	0.40	171062	254814	-606	425886	2710.78	4.88	629.53	414.00
2015	0.38	169659	272764	17950	446135	2852.20	5.22	664.93	414.00

المصدر: حسبت من قبل الباحث بناء على تقديرات النموذج الكلي لقطاع غزة

شكل ٩: افتراض استمرار الوضع القائم مع افتراض زيادة الاستثمار الحكومي والخاص معا

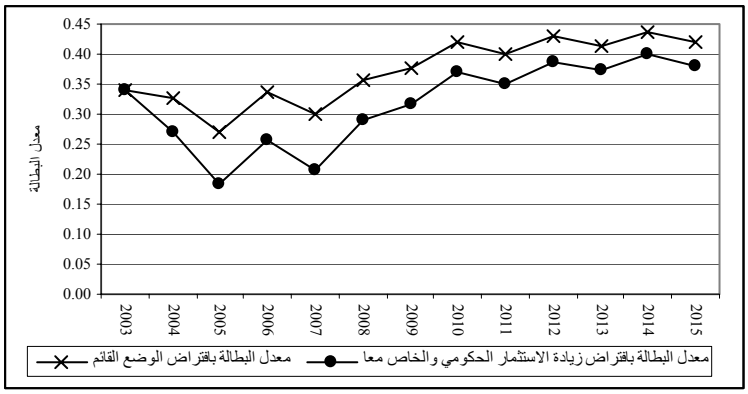

المصدر: حسبت من قبل الباحث بناء على تقديرات النموذج الكلي لقطاع غزة

٥-٥ سيناريو زيادة معدل مشاركة الإناث

يفترض هذا السيناريو زيادة معدلات مشاركة الإناث في قطاع غزة بمقدار نقطة مئوية ليصل إلى ٢٠% سنة ٢٠١٥ مقارنة بـ ٩% حاليا. وقد تم افتراض هذا السيناريو بناء على التحسن المتوقع في مشاركة الإناث في سوق العمل نتيجة لجهود التوعية والتثقيف المتوقعة خلال السنوات القادمة والموجهة للإناث بشكل خاص، وما يترتب على ارتفاع مـشاركة الإناث من زيادة في العدد الكلي للمشاركين في القوى العاملة. وتشير النتائج الـواردة فـي الجدول ٦ إلى ان معدلات البطالة سترتفع بمعدل نقطتين مئويتين سنويا مقارنة بمستويات البطالة السائدة في ظل استمرار الوضع القائم ولتصل إلى ٤٦% سنة ٢٠١٥. ويبـين الشكل ١٠ مقارنة بين معدلات البطالة في حالة سيناريو الوضع القائم مـع سـيناريو زيـادة معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة. ويتضح من نتائج هذا الـسيناريو ان تأثيـر الاستثمار الحكومي والخاص في محاربة البطالة لا يستطيع كبح جمـاح حـدة البطالة مما يتطلب تغيرات جوهرية في بنية اقتصاد قطاع غزة لمعالجة مشكلة البطالة بشكل جوهري.

جدول ٦: افتراض زيادة معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة

السنة	معدل البطالة	عدد العاطلين عن العمل	عدد العاملين	فرص العمل	عرض العمالة	الناتج المحلي الإجمالي	النمو في الناتج المحلي الإجمالي	معدل مشاركة النساء في القوى العاملة
2003	0.34	88693	165307		259627	1359.10		0.09
2004	0.33	88505	178066	12759	268570	1374.12	1.11	0.10
2005	0.28	79118	202169	24104	283287	1433.06	4.29	0.11
2006	0.35	104683	192069	-10100	298752	1501.97	4.81	0.12
2007	0.32	99917	213084	21015	315001	1589.76	5.85	0.13
2008	0.38	125219	204853	-8231	332072	1679.63	5.65	0.14
2009	0.40	140103	209891	5038	350004	1739.16	3.54	0.15
2010	0.44	163999	204831	-5060	368840	1840.56	5.83	0.16
2011	0.43	166139	222473	17642	388622	1955.22	6.23	0.17
2012	0.46	188413	220974	-1499	409397	2074.44	6.10	0.18
2013	0.45	192322	238881	17906	431212	2208.15	6.45	0.19
2014	0.47	214296	239812	931	454118	2349.26	6.39	0.20
2015	0.46	220134	258021	18209	478166	2506.27	6.68	0.21

المصدر: حسبت من قبل الباحث بناء على تقديرات النموذج الكلي لقطاع غزة

شكل ١٠: افتراض استمرار الوضع القائم مع افتراض زيادة معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة

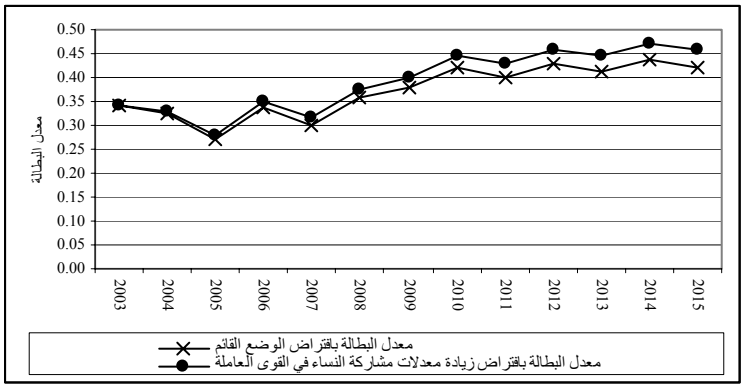

المصدر: حسبت من قبل الباحث بناء على تقديرات النموذج الكلي لقطاع غزة

٦-٥ سيناريو زيادة عدد العاملين من قطاع غزة في إسرائيل

يفترض هذا السيناريو زيادة عدد العاملين من قطاع غزة في إسرائيل ليصل إلى عشرة آلاف عامل سنويا حتى عام ٢٠١٥. وتشير النتائج الواردة في الجدول ٧ إلى أن معدلات البطالة ستنخفض بمعدل ثلاث نقاط مئوية سنويا مقارنة بمستويات البطالة السائدة في ظل استمرار الوضع القائم ولتصل إلى ٣٧% سنة ٢٠١٥. ويبين الشكل ١١ مقارنة بين معدلات البطالة في حالة سيناريو الوضع القائم مع سيناريو زيادة عدد العاملين في إسرائيل. ويتضح من نتائج هذا السيناريو أهمية سوق العمل الإسرائيلي في استيعاب فائض العمالة الفلسطينية وفي محاربة البطالة.

جدول ٧: افتراض زيادة عدد العاملين في إسرائيل
خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٥ ليصل إلى ١٠٠٠٠ عامل

السنة	معدل البطالة	عدد العاطلين عن العمل	عدد العاملين	فرص العمل	عرض العمالة	الناتج المحلي الإجمالي	النمو في الناتج المحلي الإجمالي	العاملين في إسرائيل
2003	0.34	88693	165307		259627	1359.10		5627
2004	0.29	78489	178348	13041	266836	1402.17	3.17	10000
2005	0.24	67069	202612	24265	279681	1460.05	4.13	10000
2006	0.31	90569	192557	-10055	293126	1528.38	4.68	10000
2007	0.27	83579	213621	21064	307200	1615.87	5.72	10000
2008	0.33	106551	205379	-8242	321930	1705.63	5.55	10000
2009	0.35	116567	210780	5401	337347	1804.75	5.81	10000
2010	0.39	137626	205857	-4923	353483	1906.66	5.65	10000
2011	0.37	136758	223612	17754	370369	2021.64	6.03	10000
2012	0.40	155914	222127	-1485	388041	2141.30	5.92	10000
2013	0.38	156469	240065	17938	406534	2275.47	6.27	10000
2014	0.41	174915	240971	906	425886	2417.12	6.22	10000
2015	0.39	174289	259181	18209	446135	2574.70	6.52	10000

المصدر: حسبت من قبل الباحث بناء على تقديرات النموذج الكلي لقطاع غزة

شكل ١١: افتراض استمرار الوضع القائم مع افتراض زيادة
عدد العاملين في إسرائيل إلى ١٠٠٠٠ عامل

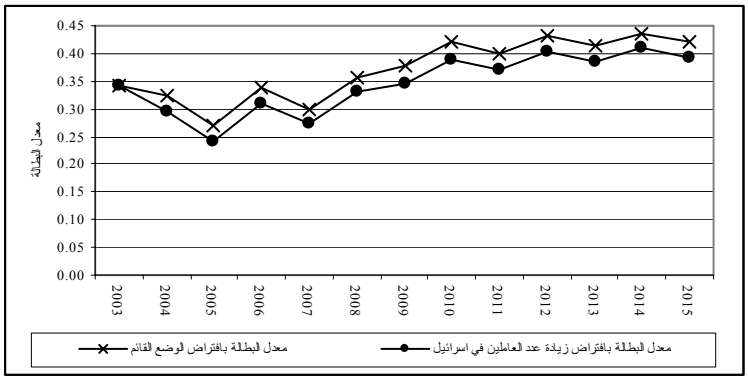

المصدر: حسبت من قبل الباحث بناء على تقديرات النموذج الكلي لقطاع غزة

٥-٧ سيناريو تخفيض نسبة ضريبة القيمة المضافة

يفترض هذا السيناريو تخفيض نسبة ضريبة القيمة المضافة لتصل إلى ١٥% حسب ما تـسمح بـه اتفاقـية باريس الاقتصادية الموقعة بين منظمة التحرير وإسرائيل. وتشير النتائج الواردة في الجدول ٨ إلى أن معدلات البطالة ستنخفض بمعدل نقطة مئوية سنويا مقارنة بمستويات البطالة السائدة في ظل استمرار الوضع القائم ولتصل إلى ٤١% سنة ٢٠١٥. ويبـين الشكل ١٢ مقارنة بين معدلات البطالة في حالة سيناريو الوضع القائم مع سيناريو تخفيض ضريبة القيمة المضافة.

جدول ٨: افتراض انخفاض ضريبة القيمة المضافة إلى ١٥%

السنة	معدل البطالة	عدد العاطلين عن العمل	عدد العاملين	فرص العمل	عرض العمالة	ضريبة القيمة المضافة
2003	0.34	88693	165307		259627	176.31
2004	0.33	86762	178075	12768	266836	177.57
2005	0.26	72995	202180	24105	279681	185.22
2006	0.33	97843	192079	-10101	293126	194.35
2007	0.29	90004	213093	21015	307200	206.27
2008	0.35	113237	204861	-8232	321930	218.46
2009	0.37	125080	209899	5037	337347	226.05
2010	0.42	148635	204838	-5061	353483	239.86
2011	0.39	144788	222480	17642	370369	255.61
2012	0.42	164161	220981	-1499	388041	271.99
2013	0.40	163116	238888	17907	406534	290.48
2014	0.43	183424	239819	932	425886	310.02
2015	0.41	183635	258029	18210	446135	331.88

المصدر: حسبت من قبل الباحث بناء على تقديرات النموذج الكلي لقطاع غزة

شكل ١٢: افتراض استمرار الوضع القائم مع افتراض

انخفاض ضريبة القيمة المضافة

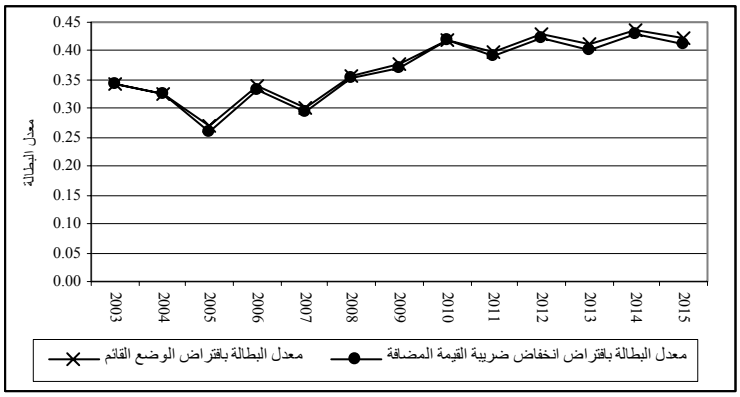

المصدر: حسبت من قبل الباحث بناء على تقديرات النموذج الكلي لقطاع غزة

٥-٨ سيناريو زيادة الاستهلاك العام

يفترض هذا السيناريو ان الحكومة ستزيد نفقاتها الاستهلاكية بنسبة ٧,٥% سنوياً حتى عام ٢٠١٥. وقد استند الباحث في وضع هذا السيناريو إلى الزيادة المتوقعة في المساعدات الدولية في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة، وجهود السلطة الوطنية لتحسين الأوضاع المعيشية والتنموية في القطاع. وتشير النتائج الواردة في الجدول ٩ ان معدلات البطالة ستنخفض بمعدل نقطتين مئويتين سنويا مقارنة بمستويات البطالة السائدة في ظل استمرار الوضع القائم ولتصل إلى ٣٨% سنة ٢٠١٥. ويبين الشكل ١٣ مقارنة بين معدلات البطالة في حالة سيناريو الوضع القائم مع سيناريو زيادة الاستهلاك العام.

جدول ٩: افتراض زيادة الاستهلاك الحكومي

السنة	معدل البطالة	عدد العاطلين عن العمل	عدد العاملين	فرص العمل	عرض العمالة	الناتج المحلي الإجمالي	النمو في الناتج المحلي الإجمالي	الاستهلاك الحكومي
2003	0.34	88691	165309		259627	1359.30		484
2004	0.32	86213	178624	13314	266836	1420.64	4.51	571
2005	0.26	73911	203770	25147	279681	1534.97	8.05	663
2006	0.33	96431	194695	-9075	293126	1661.44	8.24	763
2007	0.29	88076	217124	22429	307200	1811.66	9.04	870
2008	0.34	109919	210011	-7114	321930	1969.46	8.71	986
2009	0.36	120827	216511	6500	337347	2100.66	6.66	1110
2010	0.40	140818	212654	-3856	353483	2282.44	8.65	1243
2011	0.37	138384	231975	19320	370369	2484.27	8.84	1386
2012	0.40	156288	231743	-232	388041	2698.40	8.62	1540
2013	0.38	155108	251416	19674	406534	2934.91	8.77	1706
2014	0.40	172194	253682	2266	425886	3187.90	8.62	1883
2015	0.38	171369	273733	20051	446135	3466.08	8.73	2075

المصدر: حسبت من قبل الباحث بناء على تقديرات النموذج الكلي لقطاع غزة

شكل ١٣: افتراض لستمرار الوضع القائم مع افتراض زيادة الاستهلاك الحكومي

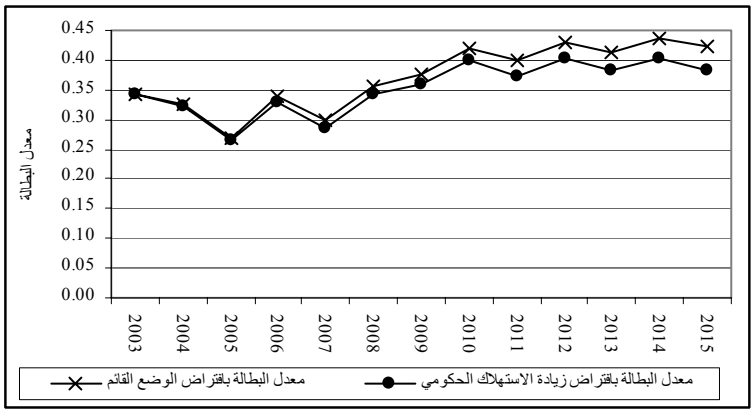

المصدر: حسبت من قبل الباحث بناء على تقديرات النموذج الكلي لقطاع غزة

٥-٩ سيناريو زيادة التوظيف العام

يفترض هذا السيناريو ان الحكومة ستزيد من التوظيف العام بنسبة ٤% سنويا حتى عام ٢٠١٥ بالرغم من ان التوجه العام لإصلاح القطاع العام وتفعيل دوره، وضغوط عجز المـوازنة المتزايد ستعمل على تقنيين التوظيف العام. وتشير النتائج الواردة في الجدول ١٠ إلـى ان معدلات البطالة ستنخفض بشكل طفيف، ولا تزيد في أحسن الأحوال عن نقطـة مـئوية واحدة سنويا مقارنة بمستويات البطالة السائدة في ظل استمرار الوضع القائم ولتصل إلى ٤١% سنة ٢٠١٥. ويبين الشكل ١٤ مقارنة بين معدلات البطالة في حالة سيناريو الوضع القائم مع سيناريو زيادة التوظيف العام.

جدول ١٠: افتراض زيادة عدد العاملين في القطاع العام

السنة	معدل البطالة	عدد العاطلين عن العمل	عدد العاملين	فرص العمل	عرض العمالة	الناتج المحلي الإجمالي	النمو في الناتج المحلي الإجمالي	العاملين في القطاع العام
2003	0.34	88693	165307		259627	1359.10		53000
2004	0.33	86735	178101	12794	266836	1377.06	1.32	55120
2005	0.27	75416	202265	24164	279681	1438.85	4.49	57325
2006	0.34	98903	192224	-10042	293126	1510.77	5.00	59618
2007	0.30	91880	213319	21096	307200	1601.75	6.02	62003
2008	0.36	114778	205152	-8168	321930	1695.00	5.82	64483
2009	0.38	127064	210273	5121	337347	1757.98	3.72	67062
2010	0.41	145608	205280	-4993	353483	1863.17	5.98	69744
2011	0.39	146215	223017	17737	370369	1981.83	6.37	72534
2012	0.42	164488	221588	-1429	388041	2105.31	6.23	75436
2013	0.41	166932	239592	18004	406534	2243.50	6.56	78453
2014	0.43	184624	240596	1003	425886	2389.36	6.50	81591
2015	0.41	183792	258905	18309	446135	2551.39	6.78	84855

المصدر: حسبت من قبل الباحث بناء على تقديرات النموذج الكلي لقطاع غزة

شكل ١٤: افتراض استمرار الوضع القائم مع افتراض زيادة عدد العاملين في القطاع العام

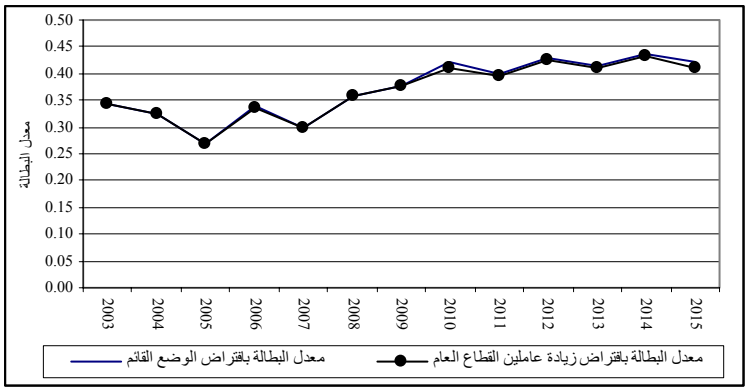

المصدر: حسبت من قبل الباحث بناء على تقديرات النموذج الكلي لقطاع غزة

٦- ملخص النتائج والتوصيات

تشير النتائج إلى تزايد حدة مشكلة البطالة في قطاع غزة مع مرور الوقت وما يفرضه ذلك من تحديات كبيرة أمام السلطة الوطنية والمجتمعة الفلسطيني والدولي للعمل بجدية لمحاربتها والحد من آثارها السلبية على مستوى رفاهية الأفراد وظروف معيشتهم. كما أشارت نتائج محاكاة عدد من السياسيات الاقتصادية إلى محدودية نجاعة هذه السياسات في الحد من مشكلة البطالة. إذ تبين ان زيادة الاستثمار الحكومي خلال الفترة (٢٠٠٤–٢٠١٥) بمقدار 5768 مليون دولار إلى تخفيض مستويات البطالة بمعدل ٤ نقاط مئوية سـنويا مقارنـة بمستويات البطالة السائدة في ظل استمرار الوضع القائم. بينما تؤدي زيـادة الاسـتثمار الخـاص بحوالـي ٦٠٥٥ مليون دولار (بافتراض ثبات الاستثمار الحكومي) خلال فترة التنبؤ إلى تخفيض مستويات البطالة بمعدل نقطتين مئويتين سنويا مقارنة بمعدلات البطالة السائدة في ظل استمرار الوضع القائم. ووفقاً للنتائج فإن زيادة الاستثمار الحكومي والخاص معا كما في البندين السابقين ستؤدي إلى تخفيض مستويات الـبطالة بمعدل ٦ نقاط مئوية سنويا مقارنة بمستويات البطالة السائدة في ظل استمرار الوضع القائم. كما ان ارتفاع مشاركة النساء في القوى العاملة بحوالي ١% سنويا خلال فتـرة التنـبؤ سيؤدي إلى زيادة مستويات البطالة بمعدل نقطتين مئويتين سنويا مقارنة بمستويات البطالة السائدة في ظل استمرار الوضع القائم. بينما يؤدي زيادة عدد العاملين مـن قطـاع غزة في إسرائيل، ليصبح (10,000 عامل) سنويا، إلى تخفيض مستويات الـبطالة بمعدل ٣ نقاط مئوية سنويا مقارنة بمستويات البطالة السائدة في ظل استمرار الوضع القائم. وسيؤدي زيادة عدد العاملين في القطاع العام في قطاع غزة بحوالي ٤% سنويا خلال فترة التنبؤ إلى انخفاض طفيف في مستويات البطالة لا يتجاوز نقطة مئوية واحـدة فـي أحسن الأحوال، وذلك مقارنة بمستويات البطالة السائدة في ظل استمرار الوضع القائم.

تعكـس هـذه النـتائج حدة الخلل الذي يعاني منه سوق العمل في قطاع غزة والمتمثل بارتفـاع معـدلات نمو السكان والقوى العاملة من جهة (جانب العرض) وتدني القدرة

الاستيعابية للعمالة من جهة أخرى (جانب الطلب). وعليه فان أي سياسة هادفة لمعالجة مشكلة البطالة لا بد وان تركز على تقليل معدلات نمو القوى العاملة من جهة، وتحفيز الطلب على العمل من جهة أخرى. إلا ان تقليل معدلات نمو السكان والقوى العاملة تتطلب جهودا ووقتا طويل وبالتالي فهي فعالة في المدى الطويل. وعليه فان جهود تخفيف حدة البطالة في المدى القصير تركز على جانب الطلب. وبما ان الطلب على العمل طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات فان تحفيز الطلب على العمال يتطلب تحسين البيئة الاستثمارية لحفز المنتجين على التوسع وزيادة إنتاجهم وبالتالي توظيف المزيد من العمال. وعليه يمكن تقديم التوصيات العامة التالية التي يمكن ان تحسن من القدرة الاستيعابية للعمالة في قطاع غزة:[3]

- وضوح أكثر في الرؤية الاقتصادية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية المعتمدة نظريا وعمليا. فسياسة السوق المفتوحة أو الاقتصاد الحر التي تبنتها السلطة الوطنية تحتاج لبلورة وتفصيل أكثر وتوافق أكثر مع الاحتياجات التنموية الفلسطينية، كما يتطلب ممارسة فعلية بعيدة عن الممارسات الاحتكارية في المجالات التي يستطيع أن ينشط فيها القطاع الخاص.
- انتهاج السلطة الوطنية الفلسطينية سياسة تنموية اقتصادية واضحة الأهداف والأولويات، وسياسات اقتصادية مالية وائتمانية قادرة على تحقيق الأهداف التنموية بكفاءة وفعالية، ووضع خطة تنموية لتحقيق الأهداف المقرة، والتنسيق بين الوزارات المختلفة لضمان اتساق الأهداف والخطط والسياسات على المستويين الكلي والقطاعي.
- توفير المناخ والبيئة الملائمة لعمل القطاع الخاص لمساعدته على الانطلاق والتوسع. وهذا يتطلب استكمال إصدار ووضع القوانين والأنظمة التجارية والاقتصادية التي تسهل عمل المستثمرين، وضمان تنفيذ القوانين من خلال تفعيل القضاء وإنشاء المؤسسات المساندة والسماح لها بأن تقوم بدورها المطلوب، ومنع الاحتكار في القطاع العام أو القطاع الخاص إلا في الحالات التي تبررها المصلحة

[3] تجدر الإشارة إلى أن عدداً من هذه التوصيات ورد في دراسات سابقة لمعهد ماس.

الاقتصادية العليا، وتوفير الحوافز المالية والإجرائية لتشجيع تأسيس مشاريع صغيرة الحجم لما لها من قدرة عالية نسبيا على خلق فرص عمل.

- مراجعة نقدية للاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الموقعة مع العديد من الدول، وتفعيل اتفاقيات وبروتوكولات التعاون الاقتصادي الموقعة مع الدول العربية والأجنبية، وكذلك توقيع اتفاقيات مع الدول العربية، وخاصة الخليجية منها، بما يضمن فتح أسواق العمل في هذه البلدان أمام العمالة والسلع الفلسطينية.
- التنسيق الفعال بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات المساندة، بما في ذلك الغرف التجارية والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية والجامعات، إضافة إلى التنسيق المستمر بين مختلف أجهزة القطاع العام من وزارات ومؤسسات ودوائر ذات العلاقة بسياسات العمل.
- إعادة هيكلة مؤسسات السلطة الوطنية، خاصة الوزارات نظرا لازدياد حالات التداخل والازدواجية في المسؤوليات والصلاحيات، إضافة إلى تقييم دور كل من هذه المؤسسات بهدف تطوير وتفعيل أدائها وضمان تكاملها.
- وضع خطط وطنية لتسويق فلسطين (ترويج الصادرات والتسويق السياحي والاستثمارات) بمشاركة القطاع الخاص في مجالات المعارض لترويج المنتجات والخدمات الفلسطينية في الأسواق المستهدفة، وإرسال البعثات التجارية للدول والأسواق التجارية، لترويج الاستثمارات، ودراسة الأسواق الخارجية المستهدفة.
- تأهيل السفارات الفلسطينية في الخارج وتعزيز قدراتها عبر تزويدها بالمعلومات وتطوير دورها في ترويج المنتجات الفلسطينية والترويج السياحي وتشجيع الاستثمارات الخاصة في فلسطين.
- توفير إدارة مالية عامة جيدة، ما تفعيل مركزية إيرادات خزينة سلطة ووضع سياسة رشيدة لأوجه صرف هذه الأموال.
- تعزيز دور المؤسسات المساندة والتمثيلية في رفع وتيرة العمل التنموي من خلال استشارتها وإشراكها في الحوار ورسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها، وضرورة وضع الأنظمة القانونية التي تنظم عملها.
- تطوير خدمات البنية التحتية وتوفيرها بأسعار ونوعية معقولة للقطاع الخاص، وفي

هـذه الـسياق لا بد من تطوير المناطق الصناعية المتوفرة حاليا والتي تعاني من تشوهات بنيوية ونقص في معظم الخدمات الأساسية، وإقامة مناطق صناعية جديدة متطورة وتوفيرها للقطاع الخاص بتكاليف معقولة لما لها من دور مؤثر في جذب وتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي.

أما بالنسبة للسياسات والإجراءات التي يمكن اعتمادها من أجل تطوير مقدرة القطاعات الاقتصادية على التشغيل في المديين القصير والطويل فتشمل:

قطاع الزراعة: وضع الخطط العملية لتطوير القطاع الزراعي، وزيادة كفاءة الإنتاجية، وتعزيـز قدرتـه التنافـسية وتـشجيع الاسـتثمار الخـاص من خلال توفير الحوافز الاسـتثمارية، وإنـشاء بـنك متخـصص، والعمـل على إدخال التكنولوجيا المتطورة والمناسـبة، وتشجيع إقامة ثروة حيوانية نموذجية، وإصدار مجموعة من القوانين التي تحفـز القطـاع الزراعي، وتعزيز الجهود التسويقية، وإبرام الاتفاقيات التي تسهل نفاذ المنتجات الفلسطينية، والإسراع في استكمال العمل على فتح الأسواق الإقليمية والدولية للمنتجات الفلسطينية.

قطـاع الـصناعة: الانـتهاء من إعداد ومتابعة تنفيذ المواصفات والمقاييس الفلسطينية المـتعلقة بجمـيع المنتجات الفلسطينية، وتوفير التمويل بشروط ميسرة لتحسين خطوط الإنـتاج القائمـة، والاسـتثمار في أسواق التصدير، وإقامة مؤسسات خدمات مساندة، خاصـة فـيما يـتعلق بالتـسويق، وتوفير معلومات عن الأسواق الخارجية، ومساعدة الـصناعات الـصغيرة والمتوسطة على التكيف مع التطور التكنولوجي لتحسين قدرتها التنافـسية محلـيا وفي الأسواق الخارجية، واستكمال إقرار حزمة القوانين الاقتصادية وضـمان اتـساقها، والعمل على نفاذها وتشجيع برامج إعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتوفير العون اللازم للمنشآت، وتشجيع إقامة الصناعات ذات الاستخدام المكثف للعمل، وتطويـر البنـية التحتية الضرورية لتطوير القطاع الصناعي، وإقامة مناطق صناعية، وإنـشاء مؤسسات تمويل متخصصة تخدم القطاع الصناعي، ووضع آلية فعالة لمراقبة المنشآت الصناعية بغض النظر عن حجمها، وتوفير مناخ مناسب لجذب الاستثمار إلى هـذا القطـاع، وتقـديم مـساعدات فنـية للمنشآت الصناعية وتدريب وتأهيل العمالة

الصناعية.

قطاع الإنشاءات: إصدار القوانين التي تتعلق بملكية الأراضي، والإيجار، والاستئجار، وتـسهيل الحـصول علـى رخص البناء طبقا للمواصفات التنظيمية والبيئية، وتوفير مصادر محلية للمواد الخام المستعملة في قطاع الإنشاءات، ودعم هذا القطاع من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات الائتمانية، وتسريع إنجاز مشروع المخطط الهيكلي للأراضي الفلسطينية، وزيادة المساحة المخصصة للبناء والسكن، وتخفيض الضرائب على الأبنية ذات الاستعمالات غير السكنية، وذات الطابع الاستثماري، وذلك لتشجيع هذا النوع من البناء، مقابل البناء السكني، والتنسيق بين القطاع العام والخاص والأهلي لتنظيم عمليات البـناء السكني والاستثماري بشكل يأخذ بعين الاعتبار محدودية الأراضي الفلسطينية، وتخطـيط البناء وفقا لهذه المحددات. وتوفير قروض ميسرة بواسطة مؤسسات إقراض متخصصة لتشجيع وتطوير قطاع الإسكان.

المراجـــع

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، الربع الأول ٢٠٠٥.

ـــــــــــ، مسح القوى العاملة، الربع الثاني ٢٠٠٥.

ـــــــــــ، التعداد العام للسكان، ٢٠٠٥.

ـــــــــــ، كتاب فلسطين للإحصاء السنوي ٢٠٠٤.

المـراقب الاقتصادي والاجتماعي. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). الربع الثالث ٢٠٠٥. رام الله- فلسطين.

صندوق الاستثمار الفلسطيني، تقرير مراجعي الحسابات، آذار ٢٠٠٥. رام الله- فلسطين.

عـبد الرازق، عمر، وآخرون. تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة ٢٠٠٠/٩/٢٨-٢٠٠١/٦/٣٠. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). ٢٠٠١. رام الله- فلسطين.

مركـز المعلـومات الوطني الفلسطيني. مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية وجهود السلطة الوطنية في معالجتها، تشرين الثاني ٢٠٠٥. رام الله- فلسطين.

مكحـول، باسـم. تحلـيل العـرض والطلب على العمالة الفلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). كانون الأول ٢٠٠٠. رام الله- فلسطين.

مكحـول، باسم، وآخرون. سياسات تحسين القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غـزة البدائل المتاحة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). تشرين الثاني ٢٠٠١. رام الله- فلسطين.

مكحـول، باسم. محددات القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). تموز ٢٠٠١. رام الله- فلسطين.

وزارة العمـل الفلـسطينية، بـرنامج مـساعدات البطالة والتشغيل المؤقت، ٢٠٠٥. رام الله، فلسطين.

الملاحـــق

قائمة الملاحـق

ملحق ١:	معادلات النموذج القياسي	٤٧
ملحق ٢:	متغيرات النموذج	٥٣
ملحق ٣:	معاملات النموذج المقدرة	٦١
ملحق ٤:	افتراضات الوضع القائم	٦٩

ملحق ١: معادلات النموذج القياسي

$$LOG(DEMIS) = C_{10} + C_{11} * LOG(EXCHX*(WISR/WAR)) + C_{12}*CDX + C_{13}*DUM9403 + C_{14} * LOG(DLS) + [AR(1)=C_{15}] \quad (1)$$

$$LOG(DEM1) = C_{20} + C_{21}*LOG(W1R) + C_{22}* LOG(DEM1(-1)) + C_{23}*LOG(CDX) + C_{24}*LOG(DUMZ) + C_{25}*DUM7787 + C_{26}*LOG(INPR) + C_{28} LOG(DEM4) + [AR(1)=C_{27}] \quad (2)$$

$$LOG(DEM2) = C_{30} + C_{31}*LOG(VA2R) + C_{32}* LOG(W2R) + C_{33}*LOG(DEM2(-1)) + C_{34}*LOG(GINR) + C_{35}*LOG(INPR) \quad (3)$$

$$LOG(DEM3) = C_{40} + C_{41}* LOG(VA3R) + C_{42}*LOG(W3R) + C_{43}*LOG(DEM1) + C_{44}* DUM01 + C_{45}*DUM95 + C_{46}*DUM98 + [AR(1)=C_{47}] + C_{48}*LOG(GINR) \quad (4)$$

$$LOG(DEM4) = C_{50} + C_{51}*LOG(VA4R) + C_{52}* LOG(W4R) + C_{53}*T + C_{54}*LOG(DEM4(-1)) \quad (5)$$

$$LOG(W1R) = C_{60} + C_{61}*LOG(WISR) + C_{62}*CDX + [AR(1) = C_{63}] \quad (6)$$

$$LOG(W2R) = C_{70} + C_{71}*LOG(EXCHX*(WISR/WAR)) + C_{72}*LOG(W1R) + C_{73}*LOG(DLP2) + C_{74}* DUM8693 \quad (7)$$

$$LOG(W3R) = C_{80} + C_{81}*LOG(WISR) + C_{82}*CDX + C_{83}*LOG(DLP3) + [AR(1) = C_{84}] \quad (8)$$

$$LOG(W4R) = C_{90} + C_{91}*LOG(WISR) + C_{92}*CDX + C_{93}*LOG(DLP4) + [AR(1) = C_{94}] \quad (9)$$

$$LOG(CPR) = C_{100} + C_{101}*LOG(GPDIR) + C_{102}*(DUM9402)+ C_{103}*LOG(CPR(-1)) \quad (10)$$

$$LOG(INPR) = C_{110} + C_{111}*LOG(INPR(-1)) + C_{112}*D(GINR) + C_{113}*CDX + C_{114}*T \quad (11)$$

$$LOG(GCR) = C_{120} + C_{121}*LOG(DEMG) + C_{122}* (LOG(GETR\_T(-1)) - LOG(GRTR\_T(-1))) + C_{123}*CDX + [AR(1)=C_{124}] \quad (12)$$

$$LOG(GRO) = C_{130} + C_{131}*LOG(FIMTR) + C_{132}*LOG(GLKR) +$$

$$[AR(1)=C_{133}] \quad (13)$$

$$LOG(FIMISR) = C_{140} + C_{141}*LOG(CTR) + C_{142}*LOG(INTR) + C_{143}*LOG(PIM) +[AR(1)= C_{144}] \quad (14)$$

$$LOG(FIMOR) = C_{150} + C_{151}*LOG(CTR) + C_{152}*LOG(PIM) + C_{153}*DUM99 + C_{154}*CDLX \quad (15)$$

$$LOG(FEXISR) = C_{160} + C_{161}*LOG(WAR) + C_{162}*LOG(GDPIRX) + C_{163}*LOG(PEX) + C_{164}*(DUM93) + C_{165}*CDLX + [AR(1)=C_{166}] \quad (16)$$

$$LOG(FEXOR) = C_{170} + C_{171}*LOG(PEX) + C_{172}*LOG(DLP) + C_{173}*(DUM9302-DUM91) + C_{174}*LOG(GINR) + C_{175}*CDLX + [AR(1)=C_{176}] \quad (17)$$

$$LOG(FNFIR) = C_{180} + C_{181}*LOG(DEMIS) + C_{182}*CDLX + C_{183}*(DUM94 + DUM00) + [AR(1)=C_{184}] \quad (18)$$

$$LOG(PCD) = C_{190} + C_{191}*LOG(PISX) +C_{192}*LOG(PIM) + C_{193}*(DUM7280-DUM85-DUM84) + C_{194}*LOG(PCD(-1))+ [AR(1) = C_{195}] \quad (19)$$

$$LOG(PEXS) = C_{200} + C_{201}*LOG(WAR) + C_{202}*LOG(PIM) + C_{203}*LOG(PEXS(-1)) + [AR(1) = C_{204}] \quad (20)$$

$$LOG(PEXGD) = C_{210} + C_{211}*LOG(WAR) + C_{212}*LOG(PIM) + C_{213}*(DUM8493 - DUM9402) + [AR(1) = C_{214}] \quad (21)$$

$$LOG(PIMS) = C_{220} + C_{221}*LOG(PIMS(-1)) \quad (22)$$

$$LOG(PIMGD) = C_{230} + [AR(1)=C_{231}] \quad (23)$$

$$LOG(VA1R0) = C_{240} + C_{241}*LOG(GINR)+c_{242}\ T + C_{243}*LOG(GVATR) + C_{244}*LOG(\text{INNCNSTR}) + C_{245}\ DUMVA1 +C_{246}\ LOG(VA1R0(-1)) + [AR(1)=C_{247}] \quad (24)$$

$$LOG(VA2R0) = C_{250} + C_{251}*LOG(CPR) + C_{252}*LOG(INPR) + C_{253}*LOG(GINR) + C_{254}*(@TREND) + [AR(1)=C_{255}] \quad (25)$$

$$LOG(VA3R0) = C_{260} + C_{261}*LOG(INPR) \quad (26)$$

$$LOG(VA4R0) = C_{270} + C_{271}*LOG(DPOP) + C_{272}*LOG(FEXTR) + C_{273}*DUM9401 + C_{274}*LOG(INPR) + C_{275}*LOG(GINR) +C_{276}$$

*DUM9401*FEXTR (27)

demdt = dem1 + dem2 + dem3 + dem4 (1)
demis_sht = demis / ddem (2)
demdt_sht = demdt / ddem (3)
dem1_shd = dem1 / demdt (4)
dem2_shd = dem2 / demdt (5)
dem3_shd = dem3 / demdt (6)
dem4_shd = dem4 / demdt (7)
tsw1rsum = gepwar * tsw1_wt ()
tsw1r = (tsw1rsum * 1000000 / (dem1 * 12 * 22)) / w1r (8)
tsw2rsum = gepwar * tsw2_wt (9)
tsw2r = (tsw2rsum * 1000000 / (dem2 * 12 * 22)) / w2r (10)
tsw3rsum = gepwar * tsw3_wt (11)
tsw3r = (tsw3rsum * 1000000 / (dem3 * 12 * 22)) / w3r (12)
tsw4rsum = gepwar * tsw4_wt (13)
tsw4r = (tsw4rsum * 1000000 / (dem4 * 12 * 22)) / w4r (14)
war = dem1_shd * w1r + dem2_shd * w2r + dem3_shd * w3r + dem4_shd * w4r (15)
tswar = (gepwar * 1000000 / (demdt * 12 * 22)) / war (16)
wgb = war * 12 * 22 * demdt / 1000000 (17)
dpop = dpop(-1) * (1 + dpopgrwx) (18)
dpopm = dpop * dpop_shmx + drtrnmx (19)
dpopf = dpop * dpop_shfx + drtrnfx (20)
dmpwm = dpopm * dpop_mpmx (21)
dmpwf = dpopf * dpop_mpfx (22)
dmpw = dmpwm + dmpwf (23)
dlsm = dmpwm * dparm (24)
dlsf = dmpwf * dparf (25)
dls = dlsm + dlsf (26)
ddem = demdt + demis (27)
d_uem = 1 - (ddem / dls) (28)
dlp = gdpfcr * 1000000 / demdt (29)
dlp1 = va1r * 1000000 / dem1 (30)
dlp2 = va2r * 1000000 / dem2 (31)
dlp3 = va3r * 1000000 / dem3 (32)
dlp4 = va4r * 1000000 / dem4 (33)
grpimtr = txfimisr * fimisr + txfimor * fimor + txfimser * fimser + txfimgdr * fimgdr (34)
grpwisr = txwisr * wisr * demis * 12 * 22 / 1000000 (35)
gepexsr = tsfexisr * fexisr + tsfexor * fexor + tsfexser * fexser + tsfexgdr * fexgdr (36)

*gepinr = tsincnstr * incnstr + tsinncnstr * inncnstr* (37)
gtfra = gtfr + gepexsr + gepwar (38)
ginra = ginr + gepinr (39)
getr = gcr + ginra + gtfra (40)
getr_t = getr + getr_w (41)
*gvatr = gdpfcr * gvatr_x* (42)
*gitax = gnir * gitax_x + grpwisr* (43)
groa = gro + grpimtr (44)
grtr = gitax + gvatr + groa (45)
grtr_t = grtr + grtr_w (46)
*gvatpr = .17 * gdpfcr* (47)
glkr = gvatpr - gvatr (48)
gbudr = grtr - getr (49)
gbudr_t = (grtr_w - getr_w) + gbudr (50)
fimtr = fimisr + fimor (51)
fimgdr_sh = fimshgd_s / (1 + fimshgd_s) (52)
fimser_sh = 1 - fimgdr_sh (53)
*fimgdr = fimtr * fimgdr_sh* (54)
*fimser = fimtr * fimser_sh* (55)
fextr = fexisr + fexor (56)
fexgdr_sh = fexshgd_s / (1 + fexshgd_s) (57)
fexser_sh = 1 - fexgdr_sh (58)
*fexgdr = fextr * fexgdr_sh* (59)
*fexser = fextr * fexser_sh* (60)
fbtr = fextr - fimtr (61)
fcar = fbtr + fnfir + fnctr (62)
ctr = cpr + gcr (63)
intr = inpr + ginr (64)
incnstr_sh = inshcnst_n / (1 + inshcnst_n) (65)
inncnstr_sh = 1 - incnstr_sh (66)
*incnstr = intr * incnstr_sh* (67)
*inncnstr = intr * inncnstr_sh* (68)
gdpr = ctr + intr + fbtr (69)
cpr_sh = cpr / gdpr (70)
gcr_sh = gcr / gdpr (71)
ctr_sh = ctr / gdpr (72)
inpr_sh = inpr / gdpr (73)
ginr_sh = ginr / gdpr (74)
intr_sh = intr / gdpr (75)
fextr_sh = fextr / gdpr (76)
fexisr_sh = fexisr / gdpr (77)
fimisr_sh = fimisr / gdpr (78)

fimtr_sh = fimtr / gdpr (79)
fbtr_sh = fbtr / gdpr (80)
fcar_sh = fcar / gdpr (81)
gbudr_sh = gbudr / gdpr (82)
gdpfcr = gdpr - gnitxsr (83)
va1r_sh = va1r0 / (va1r0 + va2r0 + va3r0 + va4r0) (84)
*va1r = va1r_sh * gdpfcr* (85)
va2r_sh = va2r0 / (va1r0 + va2r0 + va3r0 + va4r0) (86)
*va2r = va2r_sh * gdpfcr* (87)
va3r_sh = va3r0 / (va1r0 + va2r0 + va3r0 + va4r0) (88)
*va3r = va3r_sh * gdpfcr* (89)
va4r_sh = va4r0 / (va1r0 + va2r0 + va3r0 + va4r0) (90)
*va4r = va4r_sh * gdpfcr* (91)
gnir = gdpr + fnfir (92)
gndir = gnir + fnctr (93)
gpdir = gndir + gtfra - gitax - gro - gvatr (94)
*gdpr_pop = gdpr * 1000000 / dpop* (95)
*gndir_pop = gndir * 1000000 / dpop* (96)
nsvr = gndir - ctr (97)
psvr = gpdir - cpr (98)
*output = 1.75 * gdpfcr* (99)
*kst = kst(-1) * (1 - kstdpr) + intr(-1)* (100)
utl_ = output / kst (101)
gdpsur = gdpfcr - wgb (102)
gdpsur_ = gdpsur / output (103)
gdpwgb_ = wgb / output (104)
*gdpwgbut = gdpwgb_ * utl_* (105)
*gdpsurut = gdpsur_ * utl_* (106)
sv_k = nsvr / kst (107)
inpr_k = inpr / kst (108)
ginr_k = ginr / kst (109)
intr_k = inpr_k + ginr_k (110)
bal = inpr_k - sv_k (111)
*tsinav = tsincnstr * incnstr_sh + tsinncnstr * inncnstr_sh* (112)
*pin = (pincnst * incnstr_sh + pinncnst * inncnstr_sh) * (1 - tsinav)* (113)
*pim0 = (pims * (1 + txfimser) * fimser_sh + pimgd * (1 + txfimgdr) * fimgdr_sh) * (1 + exchdevx)* (114)
*txfimad = txfimisr * (fimisr / fimtr) + txfimor * (fimor / fimtr)* (115)
*txfimat = txfimser * fimser_sh + txfimgdr * fimgdr_sh* (116)
*pim = pim0 * (1 + txfimad)* (117)
*pex0 = pexs * (1 - tsfexser) * fexser_sh + pexgd * (1 - tsfexgdr) **

fexgdr_sh *(118)*

*tsfexad = tsfexisr * (fexisr / fextr) + tsfexor * (fexor / fextr)* *(119)*

*tsfexat = tsfexser * fexser_sh + tsfexgdr * fexgdr_sh* *(110)*

*pex = pex0 * (1 - tsfexad)* *(111)*

*pgdp = pcd * (ctr / gdpr) + pin * (intr / gdpr) + pex * (fextr / gdpr) - pim * (fimtr / gdpr)* *(112)*

ملحق ٢: متغيرات النموذج

المتغير	رمز المتغير	المتغير	رمز المتغير
الإنتاجية	DLP	أيام الإغلاق المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي	CDX
الإنتاجية في الزراعة	DLP1	التسهيلات الائتمانية	CEXTX
الإنتاجية في الصناعة	DLP2	الاستهلاك الخاص	CPR
الإنتاجية في الإنشاءات	DLP3	الاستهلاك الكلي	CTR
الإنتاجية في الخدمات	DLP4	معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية	D_UEM
القوى العاملة	DLS	معدل البطالة في إسرائيل	D_UEMIS
القوى العاملة _ إناث	DLSF	إجمالي العاملين (عمالة محلية + العاملين في إسرائيل)	DDEM
القوى العاملة _ ذكور	DLSM	عدد العاملين في الزراعة	DEM1
القوى البشرية	DMPW	نسبة عاملي الزراعة إلى إجمالي العاملين المحليين	DEM1_TD
القوى البشرية _ إناث	DMPWF	عد العاملين في الصناعة	DEM2
القوى البشرية _ ذكور	DMPWM	نسبة عاملي الصناعة إلى إجمالي العاملين المحليين	DEM2_TD
معدلات مشاركة الإناث	DPARF	عدد العاملين في الإنشاءات	DEM3
معدلات مشاركو الذكور	DPARM	نسبة عاملي الإنشاءات إلى إجمالي العاملين المحليين	DEM3_TD
السكان	DPOP	عدد العاملين في الخدمات	DEM4
نسبة الإناث في القوى	DPOP_MPFX	نسبة العاملين في الخدمات	DEM4_TD

المتغير	رمز المتغير	المتغير	رمز المتغير
البشرية		إلى إجمالي العاملين المحليين	
نسبة الذكور في القوى البشرية	DPOP_MPMX	إجمالي العاملين المحليين	DEMDT
نسبة الإناث من السكان	DPOP_SHFX	إجمالي العاملين في القطاع العام (الحكومي)	DEMG
نسبة الذكور من السكان	DPOP_SHMX	إجمالي العاملين من قطاع غزة في إسرائيل	DEMIS
السكان _ إناث	DPOPF	إجمالي العاملين من قطاع غزة في إسرائيل_ زراعة	DEMIS1
معدل نمو السكان	DPOPGRWX	إجمالي العاملين من قطاع غزة في إسرائيل_ صناعة	DEMIS2
السكان _ ذكور	DPOPM	إجمالي العاملين من قطاع غزة في إسرائيل_ إنشاءات	DEMIS3
عائدات الإناث	DRTRNFX	إجمالي العاملين من قطاع غزة في إسرائيل_ خدمات	DEMIS4
عائدات الذكور	DRTRNMX	متغير وهمي لسنة ٢٠٠١	DUM01
متغير وهمي ٢٠٠٠	DUM00	متغير وهمي للفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٠	DUM7280
نسبة صادرات السلع إلى إجمالي الصادرات	FEXGDR_SH	متغير وهمي لسنة ١٩٧٦	DUM76
إجمالي الصادرات السلعية والخدمية إلى إسرائيل	FEXISR	متغير وهمي لسنة ١٩٨٤ - ١٩٩١	DUM8491
نسبة الصادرات إلى	FEXISR_SH	متغير وهمي لسنة ١٩٨٤	DUM8493

المتغير	رمز المتغير	المتغير	رمز المتغير
إسرائيل من الناتج المحلي الإجمالي		١٩٩٣ -	
إجمالي الصادرات السلعية والخدمية إلى باقي العالم	FEXOR	متغير وهمي لسنة ١٩٨٥	DUM85
إجمالي الصادرات الخدمية	FEXSER	متغير وهمي لسنة ١٩٨٦	DUM86
نسبة الصادرات الخدمية إلى إجمالي الصادرات	FEXSER_SH	متغير وهمي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٣	DUM8693
نسبة الصادرات السلعية إلى الخدمية	FEXSHG_S	متغير وهمي لسنة ١٩٨٨	DUM88
إجمالي الصادرات السلعية والخدمية	FEXTR	متغير وهمي لسنة ١٩٨٩	DUM89
نسبة الصادرات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي	FEXTR_SH	متغير وهمي لسنة ١٩٩١	DUM91
الواردات السلعية	FIMGDR	متغير وهمي لسنة ١٩٩٣	DUM93
نسبة الواردات الخدمية إلى إجمالي الواردات	FIMGDR_SH	متغير وهمي للفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٢	DUM9302
إجمالي الواردات من إسرائيل	FIMISR	متغير وهمي لسنة ١٩٩٤	DUM94
نسبة الواردات من إسرائيل إلى الناتج المحلي الإجمالي	FIMISR_SH	متغير وهمي للفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٢	DUM9402
إجمالي الواردات من	FIMOR	متغير وهمي لسنة ١٩٩٥	DUM95

المتغير	رمز المتغير	المتغير	رمز المتغير
باقي العالم			
الواردات _ خدمات	FIMSER	متغير وهمي لسنة ١٩٩٦	DUM96
نسبة واردات الخدمات من إجمالي الواردات	FIMSER_SH	متغير وهمي لسنة ١٩٩٩	DUM99
نسبة واردات السلع إلى واردات الخدمات	FIMSHGD_S	متغير وهمي للزراعة	DUMAGR
إجمالي الواردات السلعية والخدمية	FIMTR	سعر صرف الشيكل مقابل الدولار	EXCHX
نسبة الواردات من إجمالي الناتج المحلي	FIMTR_SH	الميزان التجاري (الصادرات - الواردات)	FBTR
إجمالي الإنفاق الحكومي على الدعم	GEPEXSR	نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي	FBTR_SH
إجمالي الإنفاق الحكومي على دعم الاستثمار	GEPINR	fcar = fbtr + fnfir + fnctr	FCAR
إجمالي الإنفاق على دعم الأجور	GEPWAR	إجمالي الصادرات السلعية	FEXGDR
إجمالي الإنفاق الحكومي	GETR	صافي التحويلات	FNCTR
الاستثمار الحكومي	GINR	net factor income	FNFIR
الاستثمار الحكومي	GINR_K	الانفتاح الاقتصادي	FNFIR_GDP
ضريبة الدخل	GITAX	عجز الموازنة (الإنفاق الحكومي - الإيرادات الحكومية)	GBUDR
Income taxrate - policy variable (exogenous)	GITAX_X	الاستهلاك الحكومي	GCR
التهرب الضريبي	GLKR	نسبة الاستهلاك الحكومي	GCR_SH

المتغير	رمز المتغير	المتغير	رمز المتغير
		من الناتج المحلي الإجمالي	
أالدخل القومي الإجمالي المتاح	GNDIR	الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة	GDPFCR
نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي	GNDIR_POP	الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل	GDPIRX
الدخل القومي الإجمالي	GNIR	الناتج المحلي الإجمالي في الأردن	GDPJRDRX
الضرائب غير المباشرة والدعم	GNITXSR	الخطأ في تقدير الناتج المحلي الإجمالي	GDPMPER
الدخل الفردي المتاح الإجمالي	GPDIR	الناتج المحلي الإجمالي	GDPMPR
عائدات حكومية أخرى	GRO	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	GDPMPR_POP
العائدات الحكومية من فرض سياسة تعرفة على الواردات	GRPIMTR	فائض التشغيل	GDPSUR
العائدات من فرض ضرائب على أجور العاملين في إسرائيل	GRPWISR	نسبة فائض التشغيل إلى إجمالي الإنتاج	GDPSUR_
إجمالي العائدات الحكومية	GRTR	فائض التشغيل في الصناعة	GDPSUR2
التحويلات من الحكومة	GTFR	gdpsurut = gdpsur*utl_	GDPSURUT
معدل ضريبة القيمة المضافة	GVAT_X	الادخار الخاص	PSVR?
ضريبة القيمة المضافة	GVATPR	حصة الأجور من إجمالي	GDPWGB_

المتغير	رمز المتغير	المتغير	رمز المتغير
الكامنة		الإنتاج	
ضريبة القيمة المضافة	GVATR	gdpwgbut=gdpwgb_*utl_	GDPWGBUT
gwgb = w4r *12*22*demg/1000000	GWGB	الاستثمار في المباني	INCNSTR
التغير في المخزون	INCHINVR	الاستثمار في غير المباني	INCNSTR_SH
مخفض الناتج المحلي الإجمالي	PGDP	نسبة الاستثمار في المباني من إجمالي الاستثمار	INNCNSTR
مخفض الواردات	PIM	نسبة الاستثمار في غير المباني من إجمالي الاستثمار	INNCNSTR_SH
مخفض الواردات _ سلع	PIMGD	معدل البطالة	DUEM?
مخفض الواردات _ خدمات	PIMS	الاستثمار الخاص	INPR
مخفض الاستثمار	PIN	نسبة الاستثمار الخاص إلى راس المال	INPR_K
مخفض الاستثمار في المباني	PINCNST	فجوة الادخار	INSGAP
مخفض الاستثمار في غير المباني	PINNCNST	نسبة الاستثمار في المباني إلى الاستثمار في غير المباني	INSHCNST_N
الرقم القياسي لأسعار المستهلك في إسرائيل	PISX	إجمالي الاستثمار	INTR
سعر الفائدة الحقيقي	RIP	نسبة الاستثمار إلى راس المال	INTR_K
سعر الفائدة على	RLX	راس المال	KST

المتغير	رمز المتغير	المتغير	رمز المتغير
القروض _ بالشيكل			
الربح	SRPSR	نسبة إهتلاك راس المال	KSTDPR
نسبة الادخار القومي إلى راس المال	SV_K	الادخار القومي	NSVR
الوقت	T	الإنتاج	OUTPUT
t2 = t*t	T2	سعر الاستهلاك الخاص	PCD
t23 = t^2.3	T23	أسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية	PCPI
t3 = t^3	T3	معدل التضخم	PCPID
متوسط المعونات على الصادرات حسب الجهة	TSFEXAD	سعر الصادرات	PEX
متوسط المعونات على الصادرات حسب النوع	TSFEXAT	سعر الصادرات قبل الدعم	PEX0
الدعم على صادرات السلع	TSFEXGDR	سعر صادرات السلعية	PEXGD
الدعم على الصادرات إلى إسرائيل	TSFEXISR	سعر صادرات الخدمات	PEXS
الدعم على الصادرات إلى غير إسرائيل	TSFEXOR	دعم الاستثمار في غير المباني	TSINNCNSTR
الدعم على صادرات الخدمات	TSFEXSER	نسبة اجر عمال الزراعة إلى معدل الأجور	TSW1_WT
معدل دعم الاستثمار	TSINAV	دعم الأجور في الزراعة	TSW1R
دعم الاستثمار في مجال البناء	TSINCNSTR	Cost/sum of wage subsidy in agriculture - $ m.	TSW1RSUM

المتغير	رمز المتغير	المتغير	رمز المتغير
معدل المنفعة	UTL_	نسبة اجر عمال الصناعة إلى معدل الأجور	TSW2_WT
نسبة القيمة المضافة من القطاع الزراعي إلى الإجمالي	VA1_SH	دعم الأجور في الصناعة	TSW2R
القيمة المضافة في الزراعة	VA1R	Cost/sum of wage subsidy in industry - $ m.	TSW2RSUM
نسبة القيمة المضافة في الصناعة إلى الإجمالي	VA2_SH	نسبة اجر عمال الإنشاءات إلى معدل الأجور	TSW3_WT
القيمة المضافة في الصناعة	VA2R	دعم الأجور في الإنشاءات	TSW3R
نسبة القيمة المضافة في الإنشاءات إلى الإجمالي	VA3_SH	Cost/sum of wage subsidy in construction - $ m	TSW3RSUM
القيمة المضافة في الإنشاءات	VA3R	نسبة اجر عمال الخدمات إلى معدل الأجور	TSW4_WT
نسبة القيمة المضافة في الخدمات إلى الإجمالي	VA4_SH	دعم الأجور في الخدمات	TSW4R
القيمة المضافة في قطاع الخدمات العام	VA4PBR	Cost/sum of wage subsidy in services - $ m.	TSW4RSUM
القيمة المضافة في قطاع الخدمات الخاص	VA4PRR	إجمالي الدعم على معدل الأجور	TSWAR
القيمة المضافة في الخدمات	VA4R	Total cost/sum of domestic wage subsidy - $ m.	TSWARSUM
معدل الأجور في الزراعة	W1R	الضرائب المفروضة من قبل إسرائيل على	TXFEXISR

المتغير	رمز المتغير	المتغير	رمز المتغير
		الصادرات الفلسطينية	
معدل الأجور في الصناعة	W2R	الضرائب المفروضة على الصادرات الفلسطينية من غير الإسرائيليين	TXFEXOR
معدل الأجور في الإنشاءات	W3R	متوسط الرسوم الجمركية على الواردات حسب المصدر	TXFIMAD
معدل الأجور في الخدمات	W4R	متوسط الرسوم الجمركية على الواردات حسب النوع	TXFIMAT
معدل الأجور في غزة	WAR	متوسط الرسوم الجمركية على الواردات سلع	TXFIMGDR
تعويضات العاملين في الصناعة	WBILL2	متوسط الرسوم الجمركية على الواردات من إسرائيل	TXFIMISR
إجمالي تعويضات العاملين	WGB	متوسط الرسوم الجمركية على الواردات من غير إسرائيل	TXFIMOR
معدل الأجر في إسرائيل إلى الأجر في غزة	WIS_WA	متوسط الرسوم الجمركية على الواردات خدمات	TXFIMSER
معدل أجور العمال من غزة في إسرائيل	WISR	الضريبة المفروضة على أجور العاملين في إسرائيل	TXWISR

ملحق ٣: معاملات النموذج المقدرة

١. محددات الاستخدام والأجور

Dependent variable	Independent variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	R^2	DW
Employment in Israel	Constant	1.2869	0.9717	1.3244	0.1858	93	1.7
	Palestinian wages in Israel relative to average domestic wage	0.0271	0.0049	5.4866	0.0000		
	Closure days+	-0.0108	0.0003	-41.8988	0.0000		
	1994 - 2003 dummy+	-0.8841	0.0685	-12.9092	0.0000		
	Labour supply	0.8123	0.0846	9.5993	0.0000		
	AR(1)	-0.7159	0.0535	-13.3731	0.0000		
Domestic employment in agriculture	Constant	5.6976	1.1123	5.1226	0.0000	90	1.43
	domestic wage in agriculture	-0.0355	0.0814	-0.4365	0.6626		
	Lagged dependent variable*	0.0800					
	Closure days+	-0.0015	0.0004	-3.8962	0.0001		
	dummy variable	0.4372	0.0331	13.2137	0.0000		
	1977 - 1987 dummy	-0.0923	0.0451	-2.0495	0.0408		
	private investment	0.0642	0.0318	2.0204	0.0437		
	domestic employment in services	0.2612	0.0966	2.7037	0.0070		
	AR(1)	0.7726	0.0762	10.1421	0.0000		
Domestic employment in industry	Constant	3.7789	0.3811	9.9167	0.0000	93	1.95
	Value added in industry	0.0164	0.0340	0.4828	0.6294		
	domestic wage in industry	-0.0701	0.0607	-1.1552	0.2484		
	lagged dependent variable	0.4388	0.0474	9.2656	0.0000		

Dependent variable	Independent variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	R^2	DW
	government investment	0.1007	0.0177	5.6914	0.0000		
	private investment	0.2262	0.0297	7.6155	0.0000		
Domestic employment in construction	Constant	6.1757	0.6516	9.4785	0.0000	93	1.84
	value added in construction	0.1228	0.0666	1.8437	0.0656		
	domestic wage in construction	-0.3152	0.0989	-3.1857	0.0015		
	domestic employment in agriculture	0.3219	0.0558	5.7697	0.0000		
	2001 dummy	-0.9008	0.0758	-11.8793	0.0000		
	1995 dummy	0.2817	0.0600	4.6949	0.0000		
	1998 dummy	0.4616	0.0600	7.6878	0.0000		
	government investment	0.0890	0.0338	2.6309	0.0087		
	AR(1)	0.8481	0.0506	16.7665	0.0000		
Domestic employment in services	Constant	5.3228	0.4607	11.5534	0.0000	98	1.88
	value added in services	0.2867	0.0329	8.7035	0.0000		
	domestic wage in services	-0.5809	0.0497	-11.6859	0.0000		
	time trend	0.0115	0.0023	5.0346	0.0000		
	lagged dependent variable	0.4700	0.0401	11.7076	0.0000		
domestic wage in agriculture	Constant	2.0146	0.3350	6.0146	0.0000	78	1.55
	Palestinian wages in Israel	0.1495	0.0949	1.5758	0.1155		
	closure days	-0.0024	0.0004	-5.8061	0.0000		
	AR(1)	0.7867	0.0550	14.3050	0.0000		

* The magnitude of the coefficient is imposed by the research team to enhance the predictive power of the model

Dependent variable	Independent variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	R^2	DW
domestic wage in industry	Constant	1.5499	0.0969	16.0014	0.0000	92	2.36
	Palestinian wages in Israel relative to average domestic wage	0.0047	0.0037	1.2895	0.1976		
	domestic wage in agriculture	0.4403	0.0182	24.1363	0.0000		
	labour productivity in industry	0.0489	0.0171	2.8544	0.0044		
	1986 - 1993 dummy	0.0764	0.0250	3.0520	0.0024		
domestic wage in construction	Constant	-0.0129	0.2050	-0.0629	0.9499	87	1.3
	Palestinian wages in Israel	0.3350	0.0438	7.6451	0.0000		
	closure days	-0.0012	0.0002	-5.5279	0.0000		
	labour productivity in construction	0.1694	0.0147	11.5487	0.0000		
	AR(1)	0.6268	0.0445	14.0959	0.0000		
domestic wage in services	Constant	-0.9934	0.8574	-1.1586	0.2470	85	1.74
	Palestinian wages in Israel	0.1881	0.0547	3.4368	0.0006		
	closure days	-0.0008	0.0002	-3.2307	0.0013		
	labour productivity in services	0.3375	0.0876	3.8529	0.0001		
	AR(1)	0.7420	0.0533	13.9116	0.0000		

٢. النتائج المقدرة لمعدلات الحسابات القومية والتجارة الخارجية

Dependent variable	ndependent variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	R^2	DW
private consumption	Constant	-1.1654	0.2818	-4.1362	0.0000	91	0.8
	Gross private disposable income*	1.1000					
	1994 - 2002 dummy	0.0953	0.0294	3.2445	0.0012		
	lagged dependent variable	0.0036	0.0431	0.0827	0.9341		
private investment	Constant	2.5711	0.3360	7.6525	0.0000	61	1.71
	lagged dependent variable	0.3622	0.0868	4.1738	0.0000		
	Difference in government investment	-0.0021	0.0008	-2.5932	0.0097		
	closure days	-0.0041	0.0011	-3.8464	0.0001		
	time trend	0.0460	0.0108	4.2645	0.0000		
Government consumption	Constant	-3.2410	0.2120	-15.2849	0.0000	98	1.72
	Government employment	0.8736	0.0221	39.5040	0.0000		
	Budget Deficit in PT	-0.0289	0.0113	-2.5728	0.0103		
	closure days	0.0010	0.0002	4.7327	0.0000		
	AR(1)	0.0902	0.0656	1.3764	0.1691		
Government other revenues	Constant	3.7109	1.1284	3.2887	0.0011	79	2.41
	total imports of goods and services	0.6127	0.1381	4.4352	0.0000		
	government fiscal leakage	-0.6940	0.1285	-5.4004	0.0000		
	AR(1)	0.8330	0.0538	15.4817	0.0000		

* The magnitude of the coefficient is imposed by the research team to enhance the predictive power of the model

Dependent variable	Independent variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	R^2	DW
Import of goods and services from Israel	Constant	-1.2264	0.4321	-2.8381	0.0047	92	1.49
	Total consumption	0.9152	0.0657	13.9381	0.0000		
	Total investment	0.1444	0.0266	5.4263	0.0000		
	import price deflator	-0.4228	0.0875	-4.8343	0.0000		
	AR(1)	0.3585	0.0520	6.8902	0.0000		
Import of goods and services from Rest of the World	Constant	-1.5482	0.5755	-2.6901	0.0073	91	1.49
	Total consumption	1.0043	0.0825	12.1683	0.0000		
	import price deflator	-0.2246	0.0835	-2.6904	0.0073		
	1999 dummy	0.3944	0.0699	5.6435	0.0000		
	trade closure days	-0.0005	0.0003	-1.6475	0.0999		
Exports of goods and services to Israel	Constant	0.0191	1.6948	0.0112	0.9910	84	1.6
	Israeli GDP	0.4495	0.1361	3.3041	0.0010		
	export price deflator	-0.3108	0.1972	-1.5761	0.1155		
	1993 dummy	-2.2238	0.0515	-43.1984	0.0000		
	trade closure days	-0.0014	0.0004	-3.2680	0.0011		
	average domestic wages	-0.1624	0.1508	-1.0768	0.2820		
	AR(1)	0.4403	0.0486	9.0644	0.0000		
Exports of goods and services to Rest of the World	Constant	7.3321	1.5602	4.6993	0.0000	81	2.14
	Export price deflator	-1.0615	0.2217	-4.7887	0.0000		
	labour productivity	-0.4068	0.1647	-2.4698	0.0138		
	1991, 1993 – 2002 dummy	0.6198	0.0532	11.6555	0.0000		
	trade closure days	-0.0025	0.0005	-5.5744	0.0000		
	government investment	0.0963	0.0397	2.4250	0.0156		
	AR(1)	0.5889	0.0578	10.1959	0.0000		
Net factor income	Constant	3.3767	0.2534	13.3239	0.0000	90	2.46
	Palestinian employment in Israel	0.2339	0.0225	10.4046	0.0000		
	trade closure days	-0.0036	0.0004	-9.9567	0.0000		
	1994, 2000 dummy	-0.2522	0.0281	-8.9756	0.0000		
	AR(1)	0.7179	0.0455	15.7839	0.0000		

Dependent variable	Independent variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	R^2	DW
private consumption deflator	Constant	-0.0053	0.0221	-0.2408	0.8098	99	2.63
	Israeli price index, 97 =100	0.0390	0.0049	7.9437	0.0000		
	import price deflator	0.8335	0.0498	16.7351	0.0000		
	1972 – 1980, 1984, 1985 dummy	0.1013	0.0093	10.9481	0.0000		
	lagged dependent variable	0.3175	0.0339	9.3789	0.0000		
	AR(1)	0.6627	0.0310	21.3523	0.0000		
export – services price deflator	Constant	-0.0419	0.0929	-0.4509	0.6522	97	1.67
	average domestic wage	0.0180	0.0357	0.5028	0.6153		
	import price deflator	0.7482	0.0454	16.4900	0.0000		
	lagged dependent variable	0.0737	0.0453	1.6274	0.1041		
	AR(1)	0.6330	0.0768	8.2421	0.0000		

Dependent variable	Independent variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	R^2	DW
Export - goods price deflator	Constant	-0.6911	0.1038	-6.6564	0.0000	98	1.98
	average domestic wage	0.2676	0.0397	6.7370	0.0000		
	import price deflator	0.8406	0.0356	23.6170	0.0000		
	1984 - 1993, 1994 - 2002 dummy	-0.0263	0.0082	-3.2230	0.0013		
	AR(1)	0.5340	0.0881	6.0644	0.0000		
Import - services price deflator	Constant	-0.0160	0.0151	-1.0580	0.2904	93	2.2
	lagged dependent variable	0.8529	0.0251	34.0061	0.0000		
Imports - goods deflator	Constant	-0.0793	0.0661	-1.1997	0.2307	93	2.11
	AR(1)	0.8117	0.0235	34.6032	0.0000		

٣. النتائج المقدرة لمعدلات القيمة المضافة

Dependent variable	Independent variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	R^2	DW
Value added in agriculture	Constant	3.1251	0.3891	8.0308	0.0000	75	1.62
	government investment	0.0554	0.0255	2.1729	0.0301		
	time trend	-0.0189	0.0048	-3.9400	0.0001		
	value added tax	-0.0255	0.0229	-1.1114	0.2668		
	non-construction investment	0.0497	0.0364	1.3647	0.1728		
	dummy	0.1391	0.0158	8.7785	0.0000		
	lagged dependent variable	0.3394	0.0758	4.4768	0.0000		
	AR(1)	0.5788	0.0773	7.4858	0.0000		
Value added in industry	Constant	-5.2202	0.5645	-9.2474	0.0000	91	1.78
	Private consumption	1.3346	0.0885	15.0848	0.0000		
	private investment	0.1212	0.0211	5.7480	0.0000		
	government investment	0.1443	0.0208	6.9531	0.0000		
	time trend	-0.0296	0.0060	-4.9528	0.0000		
	AR(1)	0.6536	0.0492	13.2912	0.0000		
Value added in construction	Constant	2.1987	0.1742	12.6248	0.0000	61	0.86
	private investment	0.4435	0.0367	12.0950	0.0000		
Value added in services	Constant	-8.8852	0.5994	-14.8233	0.0000	98	1.49
	population	0.9712	0.0462	21.0002	0.0000		
	total export of goods and services	0.3129	0.0363	8.6230	0.0000		
	1994 - 2002 dummy	1.4422	0.3902	3.6961	0.0002		
	multiplicative dummy variable	-0.0077	0.0023	-3.3014	0.0010		
	private investment	0.0296	0.0143	2.0804	0.0379		
	government investment	0.0443	0.0157	2.8166	0.0050		

ملحق ٤: افتراضات الوضع القائم

1. Closure days (CDX and CDLX) = 130 over 2004 - 2015
2. Credit extension (cextx = 1.2*cextx(-1) over 2004 - 2008 and cextx = 1.1*cextx(-1) over 2009 - 2015)
3. Government employment grew by 3% over 2004 - 2015
4. Female participation rate increased by 0.5% each year
5. Male participation rate increased by 0.1% each year
6. Percentage of females in working age in female population = 51%
7. Percentage of males in working age in male population = 50%
8. Share of female in total population = 49%
9. Share of male in total population = 51%
10. Population annual growth rate = 4%
11. Male and Female returnees = 0
12. Percentage change of exchange rate = 0
13. Exchange rate grew by 3% each year
14. Relative share of goods export to services export grew by 8% during 2004 - 2008 and 5% during 2009 - 2015
15. Relative share of goods import to services import grew by 5% during 2004 - 2008 and 10% during 2009 - 2015
16. Government investment grew by 10% during 2004 - 2008 and 5% during 2009 - 2015
17. Net current transfers grew by 10% during 2004 - 2015
18. Israeli GDP assumes to grew by 4% each year (2004 - 2015)
19. Jordan GDP assumes to grew by 3% each year (2004 - 2015)
20. Public expenditure on wage subsidy assumes to be = 0 during 2004 - 2015
21. Total government expenditure and revenues in WEST BANK assumed to grew by 5% each year 2004 - 2015
22. Net indirect tax and subsidies assumed to grew by 4% each year
23. Transfer from government assumes to equal 40% from transfers from government in Palestinian territory during 2004 - 2007, then it assumes to grew by 3.5% each year during 2008 - 2015
24. VAT rate as a percentage of GDP at factor cost, assumed to decrease by 0.5% during 2004 - 2006, then its assumed to be constant at 0.09 during 2007 - 2010, after that its assumed to increase by 0.5% each year during 2011 - 2015

25.Relative share of construction investment to non-construction investment, in 2004 its assumed to be the average change of years 1994 - 2000, while during 2005 - 2009, its assumed to increase due to the decrease of closures and increase of lands and investments, finally during 2010 - 2015, its assumed to be constant at a rate of 0.05
26. Capital stock depreciation rate, assumed to increase with constant rate of 5% during all over the period (2004-2015)
27. Investment-construction price deflator, assumed to increase at constant rate 1% during 2004 - 2015
28. Investment-non-construction price deflator assumed to increase at constant rate 1% during 2004 - 2015
29. Israeli price index, assumed to increase at constant rate 4% during 2004 - 2015
30. Jordan price index, assumed to increase at constant rate 3% during 2004 - 2015
31. Lending rate :2004 - 2008 :assumed to grew by (-3%) (-3% = average change in RLX during 1994 - 2003), and during 2009 - 2015 : assumed to decrease by (4%) in order to increase investment
32. Share of agriculture, industry, and services in total wage subsidy: forecasted over 2004 - 2015 through AR(1)
33. Share of construction in total wage subsidy: assumed to be 1 - (TSW1_wt + tsw2_wt + tsw4_tw) during 2004-2015.
34. Wage in Israel: forecasted from AR(1) during 2004-2015

قائمة منشورات
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس

١- الاقتصاد الكلي والبيئة التنموية:

١-١ أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٩٥ (نافذ).

١-٢ نحو استراتيجية تنموية فلسطينية، (نافذ) ١٩٩٦.

١-٣ مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٩٧.

١-٤ تنمية رغم الصعاب، ١٩٩٩.

١-5 مشاريع القطاع غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة: دراسة حالات، ٢٠٠٠.

١-6 تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر، ٢٠٠١.

١-7 تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة ٢٠٠٠/٩/٢٨-٢٠٠١/٦/٣٠، ٢٠٠١.

١-٨ مدخل نظري: نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، ٢٠٠٣.

١-٩ تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، ٢٠٠٣

١-١٠ الإطار المتكامل للاقتصاد الفلسطيني – سياسات التجارة والعمل: نتائج أولية، (إنجليزي فقط) ٢٠٠٤.

١-١١ القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة الخصائص الاجتماعية الاقتصادية العامة، ٢٠٠٤.

١-١٢ كلمات وأوراق العمل المقدمة في مؤتمر أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة المنعقد بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في ٢٠٠٥/٤/١٣، ٢٠٠٥.

١-١٣ نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، ٢٠٠٥.

٢- سياسات التنمية البشرية والعمالة

٢-١ برنامج التشغيل في الضفة الغربية و قطاع غزة، ١٩٩٦.

٢-٢ برامج أيجاد فرص العمل في الضفة الغربية و قطاع غزة، ١٩٩٦.

٢-٣ العمل الفلسطيني في إسرائيل: ١٩٦٧-١٩٩٧، ١٩٩٨.

٢-٤ البـنود المتعلقة بالعمل في بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية: مراجعة نقدية، ١٩٩٩.

٢-٥ تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية، ٢٠٠٠.

٢-٦ محددات القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ٢٠٠١.

٢-٧ سياسات تحسين القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة: البدائل المتاحة، ٢٠٠١

٢-٨ تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني، ٢٠٠٢

٢-٩ مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية، ٢٠٠٤.

٣- السياسات المالية

3-١ الموازنة الفلسطينية للعام ١٩٩٥ (نافذ).

٣-٢ تقييم أولي للنظام الضريبي في الضفة الغربية و قطاع غزة، ١٩٩٦.

٣-٣ السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة، ٢٠٠٢.

٣-٤ هيكل الموازنة العامة الفلسطينية، ٢٠٠٢.

٣-٥ الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ٢٠٠٢.

٣-٦ تقييم أداء وزارة المالية الفلسطينية، ٢٠٠٤.

٣-٧ الموازنة العامة الفلسطينية من حيث توازنها إزاء النوع الاجتماعي، ٢٠٠٥

٤- السياسات النقدية

4-١ القطاع المصرفي الفلسطيني: دراسة إحصائية - العدد ١، ١٩٩٥ (نافد).

4-٢ القطاع المصرفي الفلسطيني: دراسة إحصائية - العدد ٢، ١٩٩٥ (نافذ).

4-٣ مراقبة البنوك، ١٩٩٥ (ليس للتوزيع).

٤-٤ النظام المصرفي الفلسطيني: الواقع والإمكانات، ١٩٩٦.

٥- السياسات التجارية

٥-١ الترتيبات الجمركية الفلسطينية الإسرائيلية: البحث عن العدالة في توزيع الإيرادات الجمركية، ١٩٩٥.

٥-٢ التجارة الخارجية السلعية للضفة الغربية وقطاع غزة: الإمكانات والآفاق، ١٩٩٥.

٥-٣ العلاقات التجارية بين فلسطين وإسرائيل: منطقة تجارة حرة أم اتحاد جمركي، ١٩٩٦.

٥-٤ بيانات التجارة الخارجية (السلعية) قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحات للتطوير، ٢٠٠٠ .

٥-٥ علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي: الإطار الحالي والعلاقة المستقبلية، ٢٠٠٠.

٥-6 التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية: واقعها وآفاقها المستقبلية، ٢٠٠٠.

٥-7 التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية، ٢٠٠٠.

٥-٨ التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية: واقعها وآفاقها المستقبلية، ٢٠٠٠.

٥-٩ مصادر ومنهجية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية الخدمية، ٢٠٠١.

٥-١٠فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ٢٠٠٢.

٥-١١السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة، ٢٠٠٢.

٥-١٢التجارة الخدمية الفلسطينية: الواقع والآفاق، ٢٠٠٢.

٥-١٣تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية، ٢٠٠٢.

٥-١٤آفاق التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠٢.

٥-١٥متطلبات تطوير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-العربية، ٢٠٠٣.

٥-١٦واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية، ٢٠٠٣.

٥-١٧المهـام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية، ٢٠٠٥.

٦- القطاعات الإنتاجية

٦-١ القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية مقارنة بالصناعة الأردنية، ١٩٩٦.

٦-٢ فرص وإمكانيات التصنيع في فلسطين، ١٩٩٧.

٦-٣ تأثير العملية السلمية على صناعة النسيج والملابس في فلسطين، ١٩٩٧.

٦-٤ فلسطين وإسرائيل: علاقات التعاقد من الباطن في صناعة الملابس، ١٩٩٧.

٦-٥ قطاع السياحة الفلسطيني: الوضع الراهن وإمكانيات المستقبل، ١٩٩٧.

٦-٦ صـناعة الدباغـة والصناعات القائمة على استغلال الجلود الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة: الظروف الحالية والآفاق، ١٩٩٨.

٦-٧ صناعة المحاجر والكسارات والمناشير في الضفة الغربية وقطاع غزة: الواقع والآفاق، ١٩٩٩.

٦-٨ الصناعة الدوائية في فلسطين: الواقع والآفاق، ١٩٩٩.

٦-٩ إعـادة هـيكلة صناعة الملابس في فلسطين: للتكيف مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، ٢٠٠٠. (ماس والمنتدى).

٦-١٠ صناعة الأحذية في فلسطين وقدرتها على مواجهة التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، ٢٠٠٠

٦-١١ اسـتراتيجية وسياسـات التصنيع الفلسطينية: المقومات والخيارات المتاحة في المديين القصير والطويل، ٢٠٠١.

٦-١٢ صناعة البرمجيات في الضفة الغربية وقطاع غزة: الواقع والآفاق، ٢٠٠٢.

٦-١٣ دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، ٢٠٠٢.

٦-١٤ دور قطاع الإنشاءات والإسكان في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، ٢٠٠٢.

٦-١٥ قطاع الخدمـ ـ ـات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، ٢٠٠٣.

٦-١٦ هـيكل التكالـيف واقتصاديات الحجم في الصناعات الفلسطينية وأثرهما على القدرة التنافسية،

٢٠٠٤.

٦-١٧ القدرة التنافسية للتمور الفلسطينية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير، ٢٠٠٤.

٧- التشريعات والقوانين الاقتصادية والاجتماعية

٧-١ مراجعة نقدية لمشروع قانون المصارف الفلسطيني، ٢٠٠٠.

٧-٢ مراجعة نقدية لمشروع قانون الصناعة الفلسطيني، ٢٠٠١.

٧-٣ مراجعة نقدية لمشروع قانون الزراعة الفلسطيني، ٢٠٠١.

٧-٤ مراجعة نقدية لمشروع قانون إيجار المساكن والعقارات التجارية، ٢٠٠١.

٧-٥ مـراجعة نقديـة لمشروعي قانوني حماية الملكية الصناعية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ٢٠٠٣.

٧-٦ مراجعة نقدية لمشروع قانون التجارة الفلسطيني، ٢٠٠٣.

٧-٧ مراجعة نقدية لمشروع قانون المنافسة الفلسطيني، ٢٠٠٣.

٧-٨ مراجعة نقدية لمشروع قانون الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطيني، ٢٠٠٤.

٧-٩ مراجعة نقدية لمشروع قانون حماية المستهلك الفلسطيني، ٢٠٠٤.

٧-١٠مراجعة نقدية لمشروع قانون الدين العام الفلسطيني، ٢٠٠٥.

٧-١١مراجعة نقدية لمشروع قانون الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والإتحادات الصناعية التخصصية، ٢٠٠٥.

٧-١٢مراجعة نقدية لمشروع قانون الامتياز الفلسطيني، ٢٠٠٥.

التقارير الدورية:

أ- المراقب الاقتصادي

١. عدد رقم ١، حزيران ١٩٩٧.
٢. عدد رقم ٢، كانون أول ١٩٩٧.
٣. عدد رقم ٣، حزيران ١٩٩٨.
٤. عدد رقم ٤، كانون أول ١٩٩٨.
٥. عدد رقم ٥، حزيران ١٩٩٩.
٦. عدد رقم ٦، نيسان ٢٠٠٠.
٧. عدد رقم ٧، كانون أول ٢٠٠٠.
٨. عدد رقم ٨، كانون أول ٢٠٠١.
٩. عدد رقم ٩، كانون أول ٢٠٠٢.
١٠. عدد رقم ١٠، كانون أول ٢٠٠٣.
١١. عدد رقم ١١، كانون أول ٢٠٠٤.

ب- المراقب الاجتماعي

١. عدد رقم ١، كانون ثاني ١٩٩٨.
٢. عدد رقم ٢، كانون ثاني ١٩٩٩.
٣. عدد رقم ٣، شباط ٢٠٠٠.

4. عدد رقم 4، أيار ٢٠٠١.
٥. عدد رقم ٥، أيار ٢٠٠٢.
٦. عدد رقم ٦، آذار ٢٠٠٣.
٧. عدد رقم ٧، نيسان ٢٠٠٤.
٨. عدد رقم ٨، أيار ٢٠٠٥.

ج- المراقب الاقتصادي-الاجتماعي(الربعي)

١. عدد رقم ١، نيسان ٢٠٠٥.
٢. عدد رقم ٢، تموز ٢٠٠٥.
٣. عدد رقم ٣، تشرين الأول ٢٠٠٥.

الدراسات والأبحاث الاجتماعية

١. نظام التكافل الاجتماعي غير الرسمي (غير الممأسس) في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٩٧
٢. مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٩٧.
٣. صناديق التقاعد والتأمين الصحي في أماكن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٩٧
٤. التمويل غير الرسمي ومؤسسات الإقراض غير الربحية، في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٨.
٥. نحو نظام ضمان اجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٩٨.
٦. الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ٢٠٠٠.
٧. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ٢٠٠١.
٨. علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينيةفيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين، ٢٠٠١.

أوراق للنقاش

١. أسعار المستهلك، المسح الديمغرافي للعام ١٩٩٥ (١٩٩٦) (نافذ).
٢. الصحة في فلسطين، الإمكانيات والتحديات، ١٩٩٧.
٣. البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة: المؤسسات والنمو، ١٩٩٧.
٤. المسح الصناعي / مسح الخدمات-١٩٩٤: نتائج أساسية، التقرير الأول، ١٩٩٧.
٥. الحسابات القومية الفلسطينية -١٩٩٤: تقديرات أولية، ١٩٩٧.
٦. خيارات السياسات التجارية للضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٩٧.
٧. السياسة النقدية في ظل غياب عملة وطنية وفي ظل مجلس عملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ٢٠٠٠.

قام معاس بمهام سكرتاريا منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين للفترة ١٩٩٧/٣/١ – ١٩٩٩/١٢/٣١ – وتم إصدار ونشر الدراسات التالية:

١. مصادر تمويل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية غير المالية: قبل اتفاق اوسلو وبعده، ١٩٩٣-١٩٩٨
٢. المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية: نحو علاقة تكاملية، ١٩٩٩.

٣. بيوت المسنين في الضفة الغربية وقطاع غزة: واقع وافاق مستقبلية، ١٩٩٩.
٤. السياحة الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٩٩.
٥. فصل الضفة عن القطاع: مأزق تفاوضي أم خيار إسرائيلي استراتيجي؟، ١٩٩٩.
٦. محددات المشاركة النسائية في سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٩٩.
٧. مشاريع الأعمال الصغيرة الفلسطينية في الضفة الغربية: طبيعتها وشروط نجاحها، ١٩٩٩.
٨. البطالة في الأراضي الفلسطينية: الواقع وآفاق الحل، ١٩٩٩.
٩. التعليم العالي الفلسطيني: بين القطاع العام والخصخصة، ١٩٩٩.
١٠. الأسر التي ترأسها نساء: النقاش العالمي والواقع الفلسطيني، ١٩٩٩.
١١. إعادة هيكلة صناعة الملابس في فلسطين للتكيف مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، ٢٠٠٠. (ماس والمنتدى)
١٢. التأقلم مع التغيير: دراسة حالة لاربع منظمات أهلية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٩٤-١٩٩٨)، ٢٠٠٠.

للحصول على المنشورات: يرجى الاتصال بالمدير الإداري والمالي للمعهد.